الأمم المتحدة

A/ES-10/PV.20

الجمعية العامة

الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة

المحاضر الرسمية

الجلسة **٢٠**
الجمعة، ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣، الساعة ١٠/٣٠
نيويورك

الرئيس: السيد جوليان هنت ..... (سانت لوسيا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٥٠

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أُعلن استئناف الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة المعنية بالأعمال الإسرائيلية غير القانونية في القدس الشرقية المحتلة وبقية الأراضي الفلسطينية المحتلة عملا بقرار الجمعية العامة دإط - ١٠/١١ المؤرخ ٥ آب/أغسطس ٢٠٠٢، الذي قررت الجمعية بموجبه رفع الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة بصفة مؤقتة وتفويض رئيس الجمعية العامة في آخر جلسة لها باستئناف انعقادها بناء على طلب من الدول الأعضاء.

وفي ذلك الصدد، أود أن أسترعي انتباه الوفود إلى ما يلي: الوثيقة A/ES-10/237، التي تتضمن نص الرسالة المؤرخة ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣ من الممثل الدائم للسودان لدى الأمم المتحدة، يطلب فيها، باسم الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية، استئناف الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة؛ والوثيقة A/ES-10/238، التي تتضمن نص رسالة مؤرخة ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣ من الممثل الدائم لماليزيا لدى الأمم المتحدة، بصفته رئيس مكتب التنسيق لحركة عدم الانحياز، يطلب فيها أيضا استئناف الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة.

جدول الأنصبة المقررة لقسمة نفقات الأمم المتحدة

طبقا للممارسة المتبعة، أود الآن أن أسترعي انتباه الجمعية العامة إلى الوثيقة A/ES-10/240، التي تتضمن نص رسالة موجهة من الأمين العام إلى رئيس الجمعية العامة، يبلغ فيها الجمعية بأن ١٣ من الدول الأعضاء متأخرة عن سداد اشتراكاتها المالية المستحقة للأمم المتحدة بموجب المادة ١٩ من الميثاق. هل لي أن أعتبر أن الجمعية تحيط علما بهذه المعلومة على النحو الواجب؟

تقرر ذلك.

البند ٥ من جدول الأعمال (تابع)

الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في القدس الشرقية المحتلة وبقية الأراضي الفلسطينية المحتلة

مشروع القرار (A/ES-10/L.12)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

03-52479 (A)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تستأنف الجمعية العامة الآن نظرها في البند ٥ من جدول الأعمال، المعنون ''الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في القدس الشرقية المحتلة وبقية الأراضي الفلسطينية المحتلة''.

وفي ذلك الصدد، معروض على الجمعية مشروع قرار صدر بوصفه الوثيقة A/ES-10/L.12.

عُلِّقت الجلسة الساعة ١٠/٥٥

استؤنفت الجلسة الساعة ١١/٠٥

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة للمراقب عن فلسطين.

السيد القدوة (فلسطين): السيد الرئيس، نشعر بسعادة بالغة لرؤيتكم تترأسون الدورة الثامنة والخمسين للجمعية العامة، وسيقوم رئيس وفد فلسطين لهذه الدورة بتهنئتكم رسميا في وقت لاحق.

نحن اليوم أمام حق النقض (الفيتو) الأمريكي السادس والعشرين في مجلس الأمن بشأن المسألة الفلسطينية فقط. نحن أمام قرار قوة احتلال ''بإزالة'' قائد شعب مُنتخب دون أن يتمكن مجلس الأمن من عمل أي شيء. نحن أمام دولة عضو في الأمم المتحدة، حكومتها حكومة مجنونة، تنتهك ميثاق المنظمة الدولية وقراراتها ليل نهار، في تحد مباشر بل واحتقار للمجتمع الدولي كافة، وذلك بدعم وحماية الدولة العظمى. نحن أمام أكبر عملية قمع عسكرية ارتكبتها قوة احتلال ضد شعب بأكمله، بما في ذلك أطول مسلسل من جرائم الحرب تحت ستار مكافحة الإرهاب. ونحن أمام استعمار البقية الباقية من أرضنا الفلسطينية منذ عام ١٩٦٧، والذي استمر ستة وثلاثين عاما في أكبر جريمة حرب في العصر الحديث، بمعارضة لفظية من البعض، وبمعارضة صادقة من البعض الآخر، ولكن دون أن يتمكن أحد من وقفه.

هل سنعمل شيئا في مواجهة كل ذلك؟ هل سيمتلك المجتمع الدولي الإرادة الجماعية في ظل غياب إرادة القوة العظمى لفرض احترام القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة وتحقيق ولو الحد الأدنى من العدالة؟ آمل ذلك من أعماق القلب. ولكني أصدقكم القول إن شعبنا الفلسطيني ومعه الملايين من شعوب المنطقة قاربوا على فقدان الأمل وفقدان الثقة حيال كل ذلك.

نحن نأتي اليوم وكلنا أمل في الإرادة الجماعية للدول الأعضاء، متحدين من أجل السلام. نأتي من أجل معالجة الوضع الناشئ عن عدم تمكُّن مجلس الأمن من الاضطلاع بواجبه الأساسي في الحفاظ على الأمن والسلم الدوليين بسبب ممارسة أحد أعضائه الدائمين لحق النقض (الفيتو) خلال التصويت يوم السادس عشر من الشهر الجاري على مشروع قرار هَدَفَ، من بين أمور أخرى، إلى منع التهديد الإسرائيلي لسلامة رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية، وبالتالي منع النتائج الوخيمة المترتبة على ذلك. نحن نعبِّر عن شكرنا وتقديرنا لكم، سيدي الرئيس، على استجابتكم لطلب استئناف الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة من المجموعة العربية وحركة عدم الانحياز، وشكرنا وتقديرنا لكل الدول التي ستحاول معنا تصحيح ما حدث في مجلس الأمن.

في اليوم الحادي عشر من هذا الشهر، وصلت تهديدات إسرائيل، قوة الاحتلال، ضد الشعب الفلسطيني والقيادة الفلسطينية إلى مستوى جديد، عندما قامت ما تسمى بالحكومة الأمنية، باتخاذ قرار ''بإزالة ياسر عرفات''. وطلبت من الجيش الإسرائيلي وضع خطة لطرده من أرضه وبلاده. تبع ذلك تصريحات للمسؤولين الإسرائيليين أكدت أن قتل الرئيس ياسر عرفات هو خيار مطروح، وتصريحات أخرى تقول إن تنفيذ قرار الحكومة لن يحدث الآن ولكنه سوف يحدث في الوقت الذي ستقرره إسرائيل. إننا ندين ذلك بكل قوة ونرفضه باعتباره أمرا غير

قانوني ومجنونا ويشكل هجوما على الكرامة الوطنية الفلسطينية وخيارات شعبنا الديمقراطية.

إن هذه التهديدات تثبت مجددا رغبة حكومة السيد شارون في ضرب القيادة الوطنية الفلسطينية وتفتيتها، بعد أن تم إرهاق شعبنا وتدمير وضعه الاقتصادي والاجتماعي. وأي تنفيذ للتهديدات الإسرائيلية سيكون عملا إرهابيا وسيقود إلى إنهاء السلطة الفلسطينية والنهاية الفعلية لعملية السلام. إننا نقدِّر لمعظم دول العالم ومنظماته إدانتها الكاملة والواضحة للتهديدات الإسرائيلية. وندعوكم إلى تأكيد ذلك اليوم بهدف منع تنفيذ هذه التهديدات وإلغائها.

إن السيد شارون وأعضاء حكومته يمثلون خطرا على استقرار المنطقة. فهم يرفضون السلام الحقيقي ويصرون على استخدام القوة والحل العسكري. ولقد قال السيد شارون علنا، لمن يريد أن يسمع، إنه لا يريد تسوية دائمة وإنه يريد فقط ترتيبات انتقالية بعيدة المدى. ورؤية السيد شارون بوضوح هي فرض عدد من البانتوستانات الفلسطينية المسورة والمنفصلة يحشر فيها الشعب الفلسطيني على أقل من نصف الضفة الغربية وأكثر قليلا من نصف قطاع غزة. ويمكن للفلسطينيين أن يجدوا طريقة لوصل هذه البانتوستانات ويمكن لهم أن يسموها دولة فلسطينية إن شاءوا. تحتفظ إسرائيل بباقي الأرض الفلسطينية، وتستمر في استعمارها وضمها تدريجيا. نستطيع أن نضيف إلى ذلك رفض تقسيم القدس من الجانبين ورفض أية حقوق للاجئي فلسطين.

هذه هي الحقيقة. وكل ما قاله شارون وما فعله يأتي في سياق هذه الرؤية وخدمة لها. لهذا يتم بناء السور التوسعي الذي سيسور البانتوستانات المشار إليها أعلاه وينهي أية إمكانية لتسوية حقيقية، ولهذا تستمر النشاطات الاستيطانية ونقل المستعمرين الإسرائيليين إلى أرضنا، ولهذا تستمر إسرائيل في التصعيد العسكري والتدمير، ولهذا عملت بقوة على العودة إلى أوضاع ما قبل اتفاقيات أوسلو، بعد عشر سنوات من بدايتها.

يأتي هذا الموقف السياسي إزاء خلفية حملة إسرائيلية عسكرية دموية ضد شعبنا استمرت حوالي ثلاث سنوات، ألحقت بشعبنا خلالها خسائر بشرية ومادية رهيبة إلى درجة وصول الوضع الإنساني إلى حد الكارثة. ارتكبت قوات الاحتلال الإسرائيلي خلال هذه الحملة أعمالا محرمة وفقا لقواعد لاهاي واتفاقية جنيف الرابعة والبروتوكول الإضافي الأول، بما في ذلك جرائم الحرب. لقد ارتكبت أعمال القتل المتعمد، بما في ذلك الإعدامات خارج نطاق القانون، وارتكبت التدمير الواسع وغير المبرر للأملاك وفرض العقوبات الجماعية ودمرت البنية التحتية، والبيوت، ومنعت حرية حركة المنظمات الإنسانية وأفراد الإغاثة، بما في الإسعاف. وجرَّفت آلاف الدونمات من المحاصيل الزراعية والأشجار وفرضت الحصار والإغلاق على كل المراكز السكانية. واستخدمت إسرائيل في كل ما سبق أنواع الأسلحة الثقيلة كافة، بما في ذلك الطيران الحربي والهليكوبتر والدبابات.

هناك مسؤولية واضحة على الأطراف المتعاقدة السامية لاتفاقية جنيف الرابعة وكذلك الأطراف في نظام المحكمة الجنائية الدولية تجاه مرتكبي جرائم الحرب. ونحن نطالب هذه الدول بإصدار لوائح اتهام ومحاكمة مرتكبي جرائم الحرب الإسرائيلية ضد شعبنا الفلسطيني وفي مقدمتهم الجنرال شاؤول موفاز، قائد أركان الجيش الإسرائيلي سابقا ووزير الدفاع حاليا، والجنرال موشي يعالون الرئيس الحالي للأركان، وبحق قادة الوحدات العسكرية الإسرائيلية التي ارتكبت جرائم الحرب. لقد ارتكبت عبر السنين العديد من الجرائم والمجازر بحق الشعب الفلسطيني من دير ياسين وكفر قاسم إلى مجزرة خان يونس، وكذلك تلك التي ارتبطت

بشكل مباشر بشخص يُدعى أريل شارون. كولونيل شارون في مجزرة قبية، ووزير الدفاع شارون في مجزرة صبرا وشاتيلا، ورئيس الوزراء شارون في مجزرة مخيم جنين. يجب أن يضمن المجتمع الدولي عدم تكرار هذه الجرائم والمجازر.

كأن الجرائم لا تكفي، تحاول الحكومة الإسرائيلية تصوير كل ما حدث ويحدث وكأنه معركة ضد الإرهاب. والمؤلم أن البعض قَبِلَ بهذا وقبِلَ حتى بخطف إسرائيل للأجندة الدولية لمكافحة الإرهاب الدولي وحرفها باتجاه حرب مفتوحة ضد العرب والمسلمين خدمة لمصالحها السياسية الضيقة. ويبدو أن البعض قد نسى أن إسرائيل هي أول من أدخل الإرهاب إلى منطقتنا. من اغتيال كونت برنادوت، مبعوث الأمم المتحدة، إلى المجازر ضد شعبنا، إلى إغراق الباخرة USS Liberty، إلى إسقاط طائرة مدنية ليبية، إلى قصف أهداف مدنية عربية مثل مطار بيروت ومدرسة بحر البقر في مصر ومعظم القنيطرة في الجولان السوري المحتل، إلى اغتيال العديد من القادة والكوادر الفلسطينية في بيروت وتونس وأوروبا، إلى القصف المتعمد لمعسكر الأمم المتحدة في قانا بالجنوب اللبناني، إلى تهديد سلامة وحرية الرئيس الفلسطيني المنتخب. وتطول القائمة بما لا يفسح به المجال.

في كل الأحوال نحن جميعا بالطبع ضد الإرهاب. ومن جانبنا كنا في غاية الوضوح في إدانتنا لكل ما ارتكبته مجموعات فلسطينية بما يخالف القانون الدولي وتحديدا للتفجيرات الانتحارية التي استهدفت مدنيين في إسرائيل. وقلنا دائما إنها أيضا لا تخدم المصالح الوطنية للشعب الفلسطيني ولا تحقيق أهدافه. لكن الأمور لا تبدأ هنا وهي حتما لا تنتهي هنا. الأساس هو الاحتلال الإسرائيلي لأرضنا والاستعمار الاستيطاني لهذه الأرض، ورفض إسرائيل لحقنا في دولة فلسطين واستقلالها الوطني. لماذا لا يرحل الإسرائيليون عن أرضنا وعندها يستطيعون بناء كل الأسوار على الحدود الدولية؟ لماذا لا يتوقفون على الأقل عن استعمار أرضنا والنقل غير المشروع للمستعمرين إليه؟ من الأهمية أن نذكر أن أول تفجير انتحاري وقع بعد سبعة وعشرين عاما من بداية الاحتلال، وبعد أن قامت إسرائيل بالفعل بنقل ٣٥٠ ٠٠٠ مستعمر إلى الأرض المحتلة أسكنتهم في أكثر من مائتي مستعمرة وبعد أن أعلنت ضم القدس. بالتأكيد كل ذلك تم قبل أي تفجير انتحاري و لم يكن رد فعل عليه.

لماذا يقوم الإسرائيليون حتى بعد بدء التفجيرات بكل هذا القتل والتدمير وبارتكاب جرائم الحرب؟ هل هذا يفيد المعركة ضد التفجيرات الانتحارية؟ ولماذا قامت بكل ذلك القمع المنظم وارتكبت كل تلك الجرائم قبل تلك التفجيرات ولأكثر من رُبع قرن؟ إن ما لا يفهمه شعبنا أيضا هو استعداد البعض لإدانة التفجيرات الانتحارية التي تتسبب بقتل المدنيين الإسرائيليين بكل سرعة وحماسة وعدم استعدادهم لإدانة قنبلة الطائرة أو قذيفة الدبابة التي تتسبب بقتل المدنيين الفلسطينيين، بأعداد أكبر بكثير، على الأقل ليس بنفس السرعة والحماس. هذا ليس صحيحا لا قانونيا ولا أخلاقيا.

في كل الأحوال، هذه التفجيرات يجب أن تتوقف. ولكن أيضا يجب أن تتوقف جرائم الحرب الإسرائيلية وكافة أشكال العنف الأخرى عن طريق إنهاء الاحتلال، وهو مفتاح كل شيء. إذا بقي هذا الاحتلال سيستمر العنف الإسرائيلي والجرائم والانتهاكات الإسرائيلية حتى يتم فرض الاحتلال. وسيستمر بالمقابل العنف الفلسطيني سواء المقاومة المشروعة قانونيا ضد الاحتلال في الأرض المحتلة أو غير المشروعة قانونيا مثل التفجيرات الانتحارية في إسرائيل.

هذا ليس خيارنا. يجب التخلي بالكامل عن العنف ومنطق الحل العسكري. ويجب اعتماد الحل السياسي الذي

سيعيد الأمل ويجب العودة إلى طاولة المفاوضات. هذا هو خيارنا ونحن هنا نقول أيضا إنه يجب إحياء خارطة الطريق وتنفيذها بشكل حقيقي وأمين. ولكن حتى يحدث هذا لا يمكن الاستمرار بالطريقة القديمة. آن الأوان للإقرار بأن المشكلة الأساسية هي موقف إسرائيل المصرّ على الاستيطان والرافض لإنهاء احتلال الأرض الفلسطينية ولدولة فلسطين المستقلة ذات السيادة وعاصمتها القدس الشرقية. بدون تغيير ذلك لا توجد عملية سلام ولن يمكن تنفيذ خارطة الطريق ولا غيرها من المبادرات. هذا التغيير عندما يحدث سيفتح بدوره الطريق أمام تنفيذ الجانب الفلسطيني لالتزاماته بما في ذلك الإنهاء الكامل لأعمال العنف وتوفير الأمن. آن الأوان لمواجهة الحقيقة وعدم تغطية المواقف الإسرائيلية أو الهرب من مواجهتها لعل العملية تبقى قائمة ولو بشكل شكلي. آن الأوان للتوقف عن اختراع أسباب أخرى للأزمة القائمة مثل الوضع الفلسطيني الداخلي أو غيره بالرغم من أهمية هذه الأمور.

الآن على المجتمع الدولي وعلينا هنا في الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة أن نقوم بالخطوات اللازمة لمنع الحريق الجديد البادي في الأفق، وضمان عدم المساس برئيسنا، مرة أخرى، التزاما بالقانون الدولي واحتراما للكرامة الوطنية لشعبنا وخياراته الديمقراطية وإبقاء لخيار السلام.

أشكركم جميعا مرة أخرى، وأشكركم بشكل خاص سيدي الرئيس.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل السودان كي يعرض مشروع القرار A/ES-10/L.12.

السيد عروة (السودان): يسعدني ويشرفني وأنا أتحدث بصفتي رئيسا للمجموعة العربية، أن أزجي إليكم التهنئة القلبية الخالصة على انتخابكم رئيسا للجمعية العامة في دورتها الثامنة والخمسين. ويقيني أن خبرتكم الطويلة ومقدراتكم العالية ستمكّننا من الوصول بأعمال هذه الدورة إلى النجاح المطلوب.

تجتمع جمعيتكم الموقرة اليوم في دورة استثنائية بشأن أمر كثرت فيه الاجتماعات والدورات، وتتابعت القرارات وتلاحقت الإدانات منذ ما يربو على الخمسين عاما دون أن يعود الحق إلى أهله، أو حتى يخفف من غلواء إسرائيل وإسرافها في سياساتها الاستيطانية والتوسعية، ناهيك عن إرغامها على الإذعان والالتزام بقرارات الأمم المتحدة ومجلس الأمن الصادرة بشأنها باعتبارها قوة احتلال غاصبة مارست شتى ضروب البطش والتنكيل بالشعب الفلسطيني، مع الإصرار على إجهاض الجهود والمبادرات كافة الواحدة تلو الأخرى الرامية إلى إيجاد تسوية سياسية. ولعل آخرها خريطة الطريق التي منذ إعلانها واجهتها إسرائيل بتعنتها المعهود.

وقد ظلت إسرائيل تكرس واقع الاحتلال وتشريد الشعب الفلسطيني. وبلغ الأمر بها إلى حد بناء السور الذي يقتطع الأراضي الفلسطينية، ولم تكتف إسرائيل بذلك، بل بلغ بها الأمر أن تخرج إلى المجتمع الدولي صباح يوم الخميس قبل الماضي بقرارها المفاجئ مؤكدة عزمها على إبعاد الرئيس ياسر عرفات خارج الأراضي الفلسطينية، معلنة بذلك نقلة نوعية بما يشكل نقطة اللاعودة إذا ما قدّر لهذا المسعى أن يتم. ولعل المجتمع الدولي ومنظمته الدولية منوط بهما جميعا تجاوز مرحلة الرفض والإدانة والاستنكار إلى مرحلة عملية ذات جدوى ومردود على أرض الواقع.

لقد التجأنا إلى مجلس الأمن الذي كان أمام تحد عظيم ومباشر لمدى قدرته على الاضطلاع بدوره وتحمل مسؤولياته الكاملة تجاه هذا الأمر. وكنا نتطلع إلى تحرك حاسم يحمل إسرائيل على العدول عن هذه الخطوة الشنيعة،

غير أن مجلس الأمن لم يتمكن من ترجمة إرادة المجتمع الدولي، التي عبَّرت عنها البيانات التي أُلقيت في جلسة النقاش العام، إلى قرار نافذ. وذلك لأن الولايات المتحدة، بصفتها دولة دائمة العضوية، شاءت أن تفرض إرادتها على الجميع وتمارس حق النقض، مما عطل المسعى الذي يعكس إرادة وإجماع الأسرة الدولية. كما كان حق النقض هذا بمثابة خيبة أمل في طرف يُفترض أن يكون وسيطا نزيها لعملية السلام. وكان يمكنها أن ترسل إشارة إيجابية إلى شعوب المنطقة والعالم بأسره بوقوفها مع الحق في هذا القرار. إلا أنها اختارت أن تعطل مسيرة السلام بالدعم الأعمى لإسرائيل، مشجعة لها في الاستهانة بعملية السلام والتمادي في الغرور وتكريس الاحتلال والظلم والطغيان.

إنني إذ أخاطبكم اليوم باعتباركم الملاذ الأخير لشعب ما زال يتمسك بشرعية قيادته وإيمانه بتجاوب المجتمع الدولي معه لإيقاف هذه الخطوة الأخيرة التي بها تضرب إسرائيل عرض الحائط بكل مبادئ القانون الدولي، واستقرار المنطقة، وطموحات الشعب الفلسطيني والشعوب العربية والإسلامية. وأود أن أعرض عليكم مشروع القرار A/ES-10/L.12 الذي يطالب بالوقف الكامل لأعمال العنف في الأراضي الفلسطينية المحتلة وبأن تمتنع إسرائيل، الدولة القائمة بالاحتلال، عن تهديد سلامة الرئيس المنتخب للسلطة الفلسطينية، ويعرب عن دعمه لجهود المجموعة الرباعية الرامية إلى تطبيق خريطة الطريق.

وهنا، سيدي الرئيس، أود أن أعلن أنه بعد طبع مشروع القرار وتعميمه، فإن الدول الآتية قد انضمت إلى مقدمي مشروع القرار: باكستان، وبروني دار السلام، وبنغلاديش، وجيبوتي، والسنغال، وكوبا، وموريتانيا، وناميبيا.

إن إسرائيل هي أكبر دولة منتهكة للقانون الدولي ولكافة الشرائع، وإن ما تقوم به ليس عمل أمة تخضع للقانون والقواعد، وإنما هو عمل أشبه بممارسات العصابات. وإن إسرائيل، كما يبدو، ماضية في تنفيذ نواياها رغم الاعتراض الدولي العام على مثل هذه الخطوة، ما لم ينهض المجتمع الدولي بمسؤولياته المنوطة به ويتحرك بصورة عملية وجادة لإيقاف إسرائيل عند حدها قبل فوات الأوان.

السيد غيلرمان (إسرائيل) (تكلم بالانكليزية): أولا، اسمحوا لي بأن أهنئكم، سيدي، على توليكم رئاسة الجمعية العامة بكل ذلك التصميم والرؤية. كما أود أن أشيد بالطريقة الجادة والجديرة بالإعجاب التي أعددتم بها نفسكم للاضطلاع بهذا الدور الهام.

في افتتاح الدورة الثامنة والخمسين للجمعية العامة هذا الأسبوع، طالبتم بشجاعة، سيدي الرئيس، بعقد دورة متطلعة إلى الأمام وعملية المنحى بغية تنشيط عملنا لوقائع عالم متغير بشكل أساسي. لقد ناديتم بالموضوعية لا بالتحيز، وبالمبادئ لا بالذرائع – وهما الشعوران اللذان كررهما الأمين العام في الأسابيع الأخيرة. وذلك الإصلاح أمر جوهري إذا أرادت الأمم المتحدة أن تسهم إسهاما ذا أهمية ومصداقية للشؤون العالمية في أفضل تقليد من تقاليد ميثاق الأمم المتحدة.

ومما يؤسف له إننا نجتمع اليوم بعد مجرد يومين على شروعنا في تناول جدول الأعمال الهام هذا للنظر في مبادرة تتعارض أساسا مع ذلك الهدف، مبادرة تندرج مجددا في إطار الانشغالات المعهودة للجمعية العامة بقرارات متحيزة لا حصر لها لم تسهم إسهاما يُذكر في أمن وسلام الإسرائيليين أو الفلسطينيين.

لقد ناقش مجلس الأمن في مطلع هذا الأسبوع قرارا ونظر فيه ورفضه في نهاية الأمر، وهو قرار كان من شأنه أن

يشكل دفاعا عن شخص كرس جميع طاقاته لتقويض سلسلة طويلة من جهود السلام التي أصبحت الآن في مزبلة التاريخ – رجل يسعى إلى تقويض خريطة الطريق ومنع قيام قيادة فلسطينية جديدة ذات صلاحيات قوية على نحو ما توخته رؤية الرئيس بوش.

إن فساد حكم السيد عرفات واستمراره في دعم الإرهاب والتسامح حياله قد تسببا بمعاناة لا توصف في صفوف كل من الإسرائيليين والفلسطينيين. فوعوده بالسلام وخطب المصالحة التي أدلى بها كانت زائفة، أما تراثه الحافل بعمليات الخطف وعمليات الإرهاب الانتحارية فقد بات ملموسا إلى أبعد الحدود واتخذ طابعا عالميا على نحو مأساوي. فقبل نحو ثلاثين عاما، أي في عام ١٩٧٤، وقف السيد عرفات على هذه المنصة بالذات مخاطبا الجمعية العامة للمرة الأولى وعلى وسطه غطاء مسدسه، قائلا إنه أتى يحمل السلاح بيد وبالأخرى غصن الزيتون.

وقد نُقل عن السيد عرفات قبل يومين بالذات، فيما كان يلقي على وسائل الإعلام الغربية عظاته بشأن آماله في تحقيق هدنة جديدة بين الإسرائيليين والفلسطينيين، قوله لمؤيديه إنه ”لا يوجد شخص واحد في فلسطين لا يحلم بالموت شهيدا“.

إن من الواضح تماما بالنسبة لنا جميعا إنه دأب طوال تلك الفترة على سحب مسدسه من غطائه فيما لم يكن غصن الزيتون سوى ورقة توت يستر بها رفضه للسلام. قد يكون السيد عرفات موضوع هذه المناقشة لكن قضية السلام والحقوق المشروعة للإسرائيليين والفلسطينيين هي التي تعاني من استمرار الادعاء بشرعية قيادة السيد عرفات.

لقد علقت إسرائيل أكثر من أي دولة أخرى آمالا كبيرة على وعود السيد عرفات، ولن نستطيع بعد الآن تجاهل ازدواجيته. إن فحوى القرار الذي اتخذته الحكومة الإسرائيلية ينص مبدئيا على مجرد ما سبق لقادة العالم أن أقروا به وما أكدته فعليا خريطة الطريق – وهو أن السيد عرفات يشكل عائقا في طريق السلام. فهو يمثل ماضي الفلسطينيين المظلم وليس ما يمكن أن يحلموا به من مستقبل براق. إنه أسوأ مأساة شهدتها المنطقة وشعبه بالذات.

إن مشروع القرار هذا، على غرار العديد من القرارات الأخرى التي قدمها الجانب الفلسطيني، يتخيل واقعا بديلا يكاد لا يبالي لذكر الأعمال الإرهابية الوحشية التي تتعمد قتل المدنيين الأبرياء. إن مشروع القرار هذا الذي قدمه الممثل الفلسطيني، إذ يشيح عن توجيه إدانة صريحة وشديدة اللهجة لموقف القيادة الفلسطينية الدنيء برفض تفكيك البنية التحتية الإرهابية، إنما يضرب عرض الحائط بحياة الآلاف من البشر الذين سقطوا ضحية الإرهاب الفلسطيني. أفليست حياة هؤلاء جديرة بتوفير الجمعية العامة الحماية لها؟

إن مشروع القرار هذا بتركيزه على التصدي للإرهاب وليس على الإرهاب نفسه وعلى ضحاياه يغدو مجردا من أي مضمون أخلاقي. وهو، إذ يساوي بين القتل المتعمد للمدنيين الأبرياء وبين العمليات الدفاعية التي يقتصر استهدافها على المقاتلين غير القانونيين المسؤولين عن أعمال القتل هذه، إنما يعجز عن توجيهنا الوجهة الأخلاقية السليمة. إن مستهل خريطة الطريق يطالب صراحة بتفكيك البنية التحتية لمجموعات الإرهابيين من قبيل حماس والجهاد الإسلامي الفلسطيني وتنظيم فتح. أولا، ينبغي لتقصير القيادة الفلسطينية في الوفاء بالتزامها هذا أن يكون له دور بارز في أي تقييم منصف ومتوازن للعراقيل التي تعترض عملية السلام.

إن ما نواجهه اليوم من أخطار يتجاوز بأهميته مجرد الخروج بقرار آخر يضاف إلى معزوفة المبادرات الفلسطينية

المتحيزة التي جرى تقديمها حتى الآن في هذه القاعة. وما هو على المحك اليوم يتعلق بخيارنا لنوع المنظمة التي نصبو أن تكون الأمم المتحدة على شاكلتها. فهل ستستمر الجمعية في تحمل تبديد مواردها النفيسة على جداول أعمال عفا عليها الزمن ومنحازة، بدلا من تناول طائفة واسعة من المسائل الهامة بدون انتقائية تشغل المجتمع الدولي اليوم؟ هل ستسلم الجمعية للمساعي الهادفة إلى تسخير جداول أعمالها لتحقيق المصالح الاقتصادية لجهات معينة أم أنها ستعمل على تنشيط قدراتها لتبرهن عن قيادة متوازنة وفعالة لمصلحة الجميع؟

ولا ريب في أن الدول الأعضاء على علم بملايين الدولارات التي تنفقها الأمم المتحدة فعلا كل عام للنهوض بمصالح ومواقف الجانب الفلسطيني في هذا الصراع. فالجمعية تتخذ في كل دورة سنوية ما يزيد على عشرين قرارا يشوب كثيرا منها الإطناب والتحيز وانعدام الصلة بالواقع على نحو يبعث على اليأس. كذلك، يجري على نحو واسع تسخير عدد من لجان التحقيق والهيئات الخاصة والممثلين الخاصين الآخرين، بما في ذلك شعبة كاملة من الأمانة العامة نفسها، لتأييد الموقف الفلسطيني وإشاعته، بدلا من النهوض بقضية السلام لمصلحة الشعبين.

إنه لا يوجد في الأمم المتحدة بلد واحد يحظى بمثل هذه العناية المميزة والمتحيزة. ولأي غاية؟ أفهل ساعد هذا الكم المغالى فيه من الوقت والموارد في تقريب الطرفين من السلام والمصالحة، أم أنه أدى إلى تكثيف مشاعر المرارة بينهما؟ هل أتت الرسالة تطلعية وإيجابية وتقدمية أم أنها أتت مفعمة بالمرارة وروح الانقسام؟ وهل تؤدي بنا أكوام الورق المتراكمة بفعل هذه الأنشطة جميعها إلى استنتاج مغاير للاستنتاج بضرورة السعي إلى دعم وتشجيع السلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين خارج جدران هذه القاعة؟

في ضوء ذلك كله، هل نحن بحاجة، عشية المناقشة العامة، إلى أن ننفق مزيدا من الوقت بالانشغال بدورة استثنائية طارئة تنتهك أساس شروط إجراء ''الاتحاد من أجل السلام''؟ وهل نحن فعلا بحاجة إلى النظر في مشروع قرار الغرض منه حماية المصالح الشخصية لولي نعمة الممثل الفلسطيني وليس حماية الحقوق المشروعة للإسرائيليين والفلسطينيين العاديين؟ ألم يحن الأوان لنقول اليوم جميعا للممثل الفلسطيني: ''كفانا هذا القدر''؟

قد لا يكون المندوبون مطلعين على التكاليف الباهظة لهذه الدورة التي نحن بغنى عنها. إن هذه الجلسة وحدها ستكلف ما يزيد على ٣٠ ٠٠٠ دولار. كذلك، فإن كل جلسة من الجلسات التي عقدها مجلس الأمن لمناقشة الإجراءات بشأن هذه المسألة والنظر فيها ثم الانتهاء إلى رفضها قد كلفته آلافا مؤلفة من الأموال. كيف لنا، في ظل استمرارنا في انتهاج هذا المسلك، أن نتمكن من النهوض بغايات الإصلاح في هذه المنظمة، ناهيك بهدف السلام في الشرق الأوسط؟

إن الانسياق وراء جدول الأعمال الضيق الأفق الذي يفرضه الممثل الفلسطيني لا يعمل على تثبيط قدرة الجهات المكرسة بحق لقضية السلام فحسب، بل ويلحق الأذى بسمعة الأمم المتحدة ومصداقيتها، كونها عضوا في اللجنة الرباعية ومرجعية أساسية مسموعة في الشؤون الدولية. ويجب على الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أن تختار إذا كانت تريد أن تملأ جدول أعمال الجمعية بمواضيع منحازة ومثيرة للشقاق وعفا عليها الزمن، أم إذا كانت الجمعية ستتصدى لتحديات القرن الحادي والعشرين. فليس بوسعها أن تفعل الأمرين.

إن هذه الأنواع من القرارات قد تساعد على إطالة عمر نظام فاسد وغير خاضع للمساءلة، ولكنها لا تفعل شيئا

لمساعدة الفلسطينيين أنفسهم. ولا يكاد يوجد زعيم عربي أو فلسطيني في الشارع لا يعترف، على الأقل في السر، بأن السيد عرفات لم يخدم المصلحة الحقيقية للشعب الفلسطيني. فمكسب السيد عرفات خسارة للشعب الفلسطيني.

ولا تزال إسرائيل تتمسك بالأمل في ظهور قيادة فلسطينية تستطيع الوفاء بالتزاماتها. ونحن ملتزمون بحل هذا النزاع عن طريق الحوار، وفقا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وفي حين أن من واجبنا حماية مواطنينا من الإرهاب، فإننا ندرك أنه لا يوجد في نهاية المطاف حل عسكري لهذا الصراع. ولا ننفك ملتزمين، كما أثبتنا ذلك من قبل، بتقديم تنازلات مؤلمة بغية تحقيق الرؤية المتمثلة في أن يعيش الإسرائيليون والفلسطينيون جنبا إلى جنب في كرامة وأمن مشتركين، ولكن لا يسعنا أن نتفاوض مع أناس في القيادة الفلسطينية ناذرين أنفسهم لتدمير الدولة اليهودية أكثر من إقامة دولة فلسطينية ديمقراطية نابضة بالحياة. ولا يمكننا أن نصل إلى حل توافقي مع قيادة تكرهنا أكثر مما تحب أطفالها.

وإذا أردنا التصدي للقضايا الأساسية في هذا الصراع والمضي قدما نحو تسويتها السلمية، فإننا لا نحتاج إلى المزيد من قرارات الأمم المتحدة. إننا نحتاج، أولا وقبل كل شيء، إلى وجود قادة في كلا الجانبين ملتزمين بالحوار والتصالح المتبادل. والسيد عرفات ليس من هذا النوع من الزعماء.

إن القيادة لا تمنح حقوقا فحسب، وإنما تفرض مسؤوليات أيضا. والقيادة تتطلب أفرادا يسعون إلى خير شعبهم وليس إلى دوام سلطتهم وثروتهم. ونحن نعلم أن هناك قادة من هذا القبيل في المجتمع الفلسطيني، وهؤلاء القادة ، إذا ما تحرروا من قبضة السيد عرفات، يمكنهم النهوض للعمل مع إسرائيل لإنقاذ عملية السلام وإيجاد حل حقيقي. ولكن إذا لم يُستأصل بشكل حاسم بلاء الإرهاب هذا، الذي تربى لفترة طويلة تحت حكم السيد عرفات، سيظل الفلسطينيون والإسرائيليون يعيشون في معاناة. وستظل بشارة السلام والازدهار منكورة من الذين يجعلون للموت قيمة أكثر من إعزازهم للحياة.

إنني أحث الممثلين الحاضرين اليوم على ألا يؤيدوا مشروع القرار هذا وأن يعارضوا الاستمرار في سوء استخدام وقت الأمم المتحدة ومواردها. وإذا كانوا مهتمين حقا بالسلام في الشرق الأوسط؛ وإذا كانوا مهتمين حقا بنجاح الدورة الثامنة والخمسين، يجب ألا يكون هناك خيار آخر.

السيد رودريغس باريا (كوبا) (تكلم بالاسبانية): أود أن أخاطب الجمعية العامة بشأن هذا البند من جدول الأعمال بصفتي نائبا لرئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف.

مما برر استئناف الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة التدهور السريع للحالة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، ومؤخرا، قرار الحكومة الإسرائيلية القاضي من حيث المبدأ بطرد رئيس السلطة الفلسطينية ياسر عرفات.

في جلسة مجلس الأمن المعقودة قبل أربعة أيام، أدانت أغلبية ساحقة من المتكلمين القرار الإسرائيلي وحثت على إلغائه فورا. وإن عجز مجلس الأمن المريع عن ممارسة مسؤوليته بموجب ميثاق الأمم المتحدة والتعامل بصورة حاسمة مع هذا الموضوع جعلنا نلجأ إلى الجمعية العامة بغية تمكين الأمم المتحدة من ممارسة مسؤوليتها الدائمة عن قضية فلسطين.

لقد دعت اللجنة الحكومة الإسرائيلية مرارا وتكرار إلى رفع الحصار الذي فرضته على الرئيس عرفات. وظل الجيش الإسرائيلي، خلال شهور عديدة، يحاصر الرئيس عرفات في مقره، ''المقاطعة''، في رام الله. وظل الشعب الفلسطيني محروما من قيادته وهاديه، خاصة في وقت اشتدت

هجمات وغارات الجيش الإسرائيلي وعمليات القتل خارج نطاق الإجراءات القضائية.

لم يكن للقرار الإسرائيلي مبرر وكان قرارا طائشا بدرجة كبيرة. وبعض كبار المسؤولين الإسرائيليين قالوا بصريح العبارة إن قتل الرئيس عرفات أحد الخيارات الواردة في تنفيذ هذا القرار. وتمثل فحوى هذا القرار إهانة لكرامة الشعب الفلسطيني، وهو لا يساعد بأي حال من الأحوال على تهيئة مناخ موات للبدء من جديد بمفاوضات السلام.

وتشعر اللجنة بقلق بالغ من أن هذا القرار، إذا ما نفذ، سيتسبب بلا شك بإحداث المزيد من الغضب وسط الفلسطينيين، الذين ثارت ثائرتهم بالفعل بسبب الأحوال المزرية التي يعيشون فيها تحت الاحتلال الإسرائيلي المستمر. وتهيب اللجنة بالحكومة الإسرائيلية الامتناع عن الإدلاء بأي بيانات تهديدية، ولا سيما لسلامة الرئيس عرفات الشخصية. ويتعين عليها الامتثال للقانون الدولي، بما في ذلك اتفاقية جنيف الرابعة.

وتشكل الحالة الكئيبة في الأراضي الفلسطينية المحتلة مصدر قلق بالغ. إذ أعقب إعلان الهدنة الصادر من الجماعات الفلسطينية في حزيران/يونيه عنف متبادل مميت في الشهر الماضي. وموقف لجنتنا في هذا الصدد واضح وقوي جدا. فبينما تعترف اللجنة بحق إسرائيل في الأمن، إلا أنها تدين بأشد العبارات سياسة وممارسة الاغتيالات خارج نطاق الإجراءات القضائية، مشددة على أن هذه الأعمال محرمة بموجب القانون الإنساني الدولي.

وبالمثل، تدين اللجنة جميع الهجمات الموجهة ضد المدنيين الإسرائيليين، مهما كان مصدرها ودافعها، لأنه ليس لها تبرير أخلاقي وهي لا تخدم قضية السلام والمصالحة اللذين تسعى إليهما السلطة الفلسطينية. ومع ذلك، نرى أن السبب الأساسي لهذه الهجمات، هو استمرار الاحتلال وعدم إحراز تقدم محسوس في الجانب السياسي.

ولم تقم الحكومة الإسرائيلية بتحرك ملحوظ من شأنه البدء بتحسين الحياة اليومية للفلسطينيين. فهي بعد رفعها بعض نقاط التفتيش بشكل مظهري وإطلاق سراح بعض السجناء، ظلت تواصل بعدوانية توسيع مستوطناتها غير القانونية. وقد أعربنا عن قلقنا إزاء تشييد الحائط الفاصل. فهذا المشروع غير القانوني لا يبنى على الخط الأخضر ولكن على الأرض الفلسطينية، خانقا سبل عيش آلاف الفلسطينيين ومحدثا لهم من الناحية الفعلية وضعا شبيها بالغيتو. وهو يحكم مسبقا على نتيجة المفاوضات المتعلقة بالمركز الدائم ويبطل أي إمكانية لإنشاء دولة فلسطينية متصلة الحدود.

وتناشد اللجنة المجتمع الدولي، ولا سيما رؤساء المجموعة الرباعية، بذل كل ما في وسعهم لسد هذه الفجوة وحشد الجهود من جديد لمساعدة الطرفين على العودة إلى المفاوضات ودفع عملية السلام إلى الأمام، مسترشدة بخريطة الطرق. فخريطة الطريق لا تزال أفضل وسيلة للمضي قدما. إذ قبلها الفلسطينيون. وأهدافها واضحة وما زالت مهمة جدا: وهي إنهاء الاحتلال؛ وإنهاء الإرهاب والعنف؛ والتوصل إلى تسوية دائمة للصراع على أساس قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ١٣٩٧ (٢٠٠٢)؛ وتحقيق الرؤية المتمثلة في وجود دولتين، إسرائيل وفلسطين، تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وداخل حدود آمنة ومعترف بها دوليا.

إنني أهيب بأعضاء هذه الجمعية توجيه رسالة واضحة إلى الحكومة الإسرائيلية بأنه يتعين عليها الاعتراف بالرئيس عرفات بصفته القائد الحقيقي والشرعي للشعب

الفلسطيني. وأي مسعى لطرده أو تهميشه لا يسهم في حل القضية التي نناضل من أجلها جميعا – قضية السلام.

وأود باسم وفد كوبا أن أقول ما يلي.

اسمحوا لي أن أشكر الرئيس على استئناف انعقاد الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة كيما تتمكن الدول الأعضاء، في ظل حالة الشلل التي أصابت مجلس الأمن، من اتخاذ إجراء والنظر في الحالة والإعراب عن آرائها بصورة ديمقراطية بعيداً عن أي قيود تسلطية على حقها في التعبير عن نفسها بحرية – تلك القيود التي لا تُبقِي حتى على مظهر المساواة في السيادة – وهو ما ظهر جليا في الجلسة المعقودة مؤخرا وكرست لمناقشة نفس المسألة في مجلس الأمن، تلك الهيئة غير الديمقراطية على الإطلاق التي تشهد تمييزا حتى ضد الأعضاء غير الدائمين فيها.

لقد لقي حوالي ٣ ٦٠٠ شخص حتفهم منذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ في الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني، منهم نحو ٢ ٨٠٠ من المدنيين الفلسطينيين الأبرياء. وعمليات الإعدام المتعمدة خارج إطار القانون آخذة في الازدياد. كما يستمر إرهاب الدولة، بما في ذلك استخدام الأسلحة الفتاكة الحديثة. ويجري بناء جدار لإنشاء بانتوستان فلسطيني. والاقتصاد الفلسطيني يتعرض للخنق. والسلطة الفلسطينية ورئيسها الشرعي ما زالا تحت الحصار.

وما فتئ مجلس الأمن يقف عاجزاً بفعل حق النقض من جانب الولايات المتحدة، التي مارسته ٢٦ مرة حتى الآن لعرقلة تنفيذ قرارات تلك الهيئة، وتفادي اللجوء إلى الفصل السابع من الميثاق والحيلولة دون إنشاء قوة دولية لحماية السكان الفلسطينيين العُزَّل.

ولن يكون هناك سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط إلا بعد إنهاء الاحتلال الإسرائيلي؛ وتمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقه المشروع في إقامة دولة مستقلة عاصمتها القدس الشرقية؛ وعودة جميع الأراضي العربية المحتلة؛ وانسحاب إسرائيل من قطاع غزة والضفة الغربية والجولان السوري إلى حدود ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧؛ ووضع حد للاستفزازات الإسرائيلية في جنوب لبنان؛ وضمان عودة اللاجئين الفلسطينيين؛ وتفكيك المستوطنات الإسرائيلية.

إن كوبا لتؤكد مرة أخرى إدانتها للهجمات الانتحارية ضد المدنيين الإسرائيليين، الذين ما فتئوا يسقطون ضحايا أبرياء لموجة العنف التي أثارتها سياسات حكومتهم. كما نرفض استغلال تلك التصرفات الفردية في محاولة لتبرير إرهاب الدولة والفظائع التي يرتكبها جيش يمتلك أكثر الوسائل فتكا وحداثة.

ويؤكد وفد كوبا مرة أخرى على ضرورة احترام القانون الإنساني الدولي، بما في ذلك اتفاقية جنيف الرابعة.

وتطالب كوبا بالاحترام الكامل للسلامة البدنية للرئيس ياسر عرفات وكرامته. وفي ظل العجز الواضح لمجلس الأمن عن أداء وظائفه، نطالب أيضا بأن تمارس الجمعية العامة دون تردد أو إبطاء السلطات الواسعة والقوية التي أناطها بها الميثاق.

السيد رستم (ماليزيا) (تكلم بالانكليزية): باسم حركة عدم الانحياز، أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة الطارئة. ونحن مقتنعون بأنكم قادرون على قيادة هذه الجلسة إلى نتيجة ناجحة.

لقد أيدت حركة عدم الانحياز تأييداً حاراً طلب المجموعة العربية لاستئناف انعقاد الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة. وتخدم هذه الدورة هدفا هاما يتمثل في التماس المعاملة العادلة في الأمم المتحدة تجاه مسألة هامة لا تخص الشعب الفلسطيني فحسب، وهو الذي عانى ما يفوق الوصف من المحن والإذلال والإهانة لفترة طويلة جدا، بل إنها

تهم المجتمع الدولي برمته. إننا نلجأ إلى الجمعية العامة صباح هذا اليوم في ظل ظروف مؤسفة، وخاصة في ضوء إخفاق مجلس الأمن في اتخاذ إجراء عاجل رداً على قرار إسرائيل بطرد الرئيس عرفات من الضفة الغربية.

وإذ كنت أتكلم باسم حركة عدم الانحياز، فقد بينت موقف هذه الحركة بوضوح أثناء المناقشة التي عقدها مجلس الأمن بتاريخ ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣. ولا أود أن أكرر كل ذلك اليوم. وما فتئت حركة عدم الانحياز تشعر ببالغ خيبة الأمل إزاء نتيجة نظر مجلس الأمن في مشروع القرار الذي عرض على تلك الهيئة. ولسوء الطالع، أصبح تاريخ ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣ يوما حزينا آخر، لا بالنسبة للفلسطينيين فحسب، بل ولكل من يريدون أن يشهدوا بزوغ فجر السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين. لقد أصبح يوما حزينا لأن المجلس أخفق في أن يبعث بالإشارة الصحيحة إلى إسرائيل. فمشروع القرار المقدم إلى المجلس طالب بوضع حد لدورة العنف ودعا إسرائيل إلى الامتناع عن القيام بأي عمل من أعمال الإبعاد والكف عن توجيه أي تهديد لسلامة الرئيس عرفات. وكان من شأن اعتماده أن يسهم في بذل مزيد من الجهود لضمان تنفيذ خارطة الطريق. وكان يمكن للمجلس أن يعمل على نحو حاسم لدفع عملية السلام إلى الأمام. ومن سوء الطالع، لم يتمكن المجلس من ذلك، وأهدر بذلك فرصة هامة.

ولقد أكدت حركة عدم الانحياز إدانتها للعنف والإرهاب. ونشدد على أن قتل الضحايا الأبرياء في هذا الصراع أمر غير مقبول، سواء كانوا إسرائيليين أو فلسطينيين. ولكننا نشعر بالسخط لتكثيف الاحتلال الإسرائيلي، والقتل المُبَيَّت للمدنيين، وعمليات الإعدام خارج نطاق القانون؛ وتدمير البيوت والأراضي الزراعية وغيرها من الممتلكات؛ وخنق الاقتصاد الفلسطيني؛ والعقاب الجماعي وغير ذلك من الممارسات التي ترتكب ضد السكان الفلسطينيين بشكل مبيت ومنتظم. ونشعر بالسخط أيضا لاستمرار الأنشطة الاستيطانية على الأرض الفلسطينية، وبخاصة ما يجري الآن من بناء الجدار العازل التوسعي. وذلك السلوك من جانب إسرائيل، وخاصة في الوقت الذي بدا أن السلام أصبح قاب قوسين أو أدنى، إنما يشكك في التزام إسرائيل تجاه السلام. وإن ما تواصل إسرائيل القيام به، وما تعهدت بعمله الآن فيما يتعلق بالرئيس عرفات، لا يتفقان مع سلوك شريك حقيقي في مفاوضات سلمية.

وكان ثمة محاولة واضحة في المناقشة التي عقدت في مجلس الأمن، مثلما يحدث في نفس هذه اللحظة في الجمعية العامة، لتحويل الاهتمام عن المسألة الملحة قيد البحث إلى مسألة الإرهاب. ويُصوَّر الرئيس عرفات على أنه إرهابي، ولذلك، لا بد من التخلص منه. كما أنه يُصَوَّر على أنه العقبة الرئيسية للسلام – وهو ما يعني مرة أخرى ضرورة التخلص منه، أو أنه إن لم يتم التخلص منه، فينبغي أن يبقى في عزلة، دبلوماسيا أو جسديا. لكن تبقى الحقيقة متمثلة في أن الرئيس عرفات هو زعيم الشعب الفلسطيني. وقد انتخبه الفلسطينيون بطريقة ديمقراطية. والتخلص قسرا من عرفات أو طرده أو ترحيله أو حتى قتله، كما اقترح البعض، سيسبب عواقب وخيمة للفلسطينيين والإسرائيليين على حد سواء، ناهيك عن عملية السلام ذاتها. ونحن ندين هذا القرار بشدة ونطالب إسرائيل بالكف عن أي عمل من أعمال الإبعاد وأن تكف عن أي تهديد لسلامة الرئيس عرفات.

وتنظر حركة عدم الانحياز إلى قرار الحكومة الإسرائيلية بوصفه مثالا صارخا آخر على محاولات إسرائيل المبيتة لترهيب الشعب الفلسطيني وإخضاعه، وازدرائها للرأي العام الدولي وللقانون الدولي. ولن يؤدي هذا القرار الاستفزازي وتنفيذه، إلا إلى تفاقم الوضع وإثارة دورة عنف أكثر حدة. وقد أخفق مجلس الأمن في توجيه تلك الرسالة إلى إسرائيل. ولا بد للجمعية العامة الآن أن تتولى تلك

المسؤولية. وينبغي ألا يكون القرار الذي ستتخذه الجمعية العامة مجرد رسالة إلى إسرائيل فحسب، بل يجب أن يُعطي الأمل أيضا لشعب فلسطين ولكل الذين يتوقون إلى السلام في المنطقة، لاسيما الفلسطينيون والإسرائيليون.

ويجب على الجمعية العامة أن تدعم حكم القانون لأن مجلس الأمن فشل في القيام بذلك في الأسبوع الماضي عندما كانت هذه المسألة بذاتها قيد النظر. وينبغي لكل عضو في الأمم المتحدة تأكيد الالتزام بوضع حد فوري لحرمان الشعب الفلسطيني من حقه في السيادة. وعلى إسرائيل أن تدرك بأنه لا يمكنها التطلع إلى تحقيق السلام بينما تواصل في الوقت نفسه تجاهل القانون الدولي. إن القضاء على القائد الشرعي للشعب الفلسطيني ورمز كفاحه لن يضمن السلام والأمن لإسرائيل. ومن غير المنطقي الاعتقاد بأن القضاء على قيادة الشعب الفلسطيني، وهيكله السياسي ومؤسساته الحكومية، سيحقق أبدا لإسرائيل السلام والأمن والرخاء.

وينبغي ألا يغيب عن أعيننا السبب الأساسي لهذا الصراع الدامي. فجوهر هذا الصراع ليس مجرد الإرهاب وتهديده لأمن إسرائيل، بل يكمن حقيقة في احتلال إسرائيل غير القانوني للأراضي الفلسطينية والاستمرار بالمعاملة المهينة للشعب الفلسطيني.

وما فتئ هذا الصراع تؤججه ٣٦ عاما من الاحتلال الإسرائيلي وانتهاكات إسرائيل المنتظمة لحقوق الإنسان وسياساتها وممارساتها الاستفزازية في الأراضي الفلسطينية المحتلة. فإسرائيل لا تستطيع أن تبرر أعمالها بذريعة مكافحة الإرهاب.

لقد سمعنا الاتهامات ضد الرئيس ياسر عرفات وأنه عقبة أمام عملية السلام. لكننا نعلم جميعا بالتأكيد، أن العقبة أمام السلام ليست الرئيس عرفات. إنها رفض إسرائيل إنهاء الاحتلال، وتفكيك المستوطنات في الضفة الغربية وغزة، ورفض التخلي عن سياساتها التوسعية من أجل إقامة إسرائيل الكبرى. ولأجل أن يتحقق السلام على الطرفين التصرف والعمل وفقا لذلك. وفي ذلك الصدد، نأمل أن يبذل أعضاء المجموعة الرباعية، فرادى ومجتمعين، جهودا جدية وشجاعة لمساعدة الأطراف في التوصل إلى سلام عادل ودائم وشامل، ووضع حد لمعاناة الفلسطينيين والإسرائيليين على حد سواء.

وكما فعلتُ في مجلس الأمن، أود أن أؤكد اليوم أن حركة عدم الانحياز ملتزمة بالتسوية السلمية للصراع الفلسطيني – الإسرائيلي. وتؤيد الحركة تأييدا راسخا الحل القائم على أساس إنشاء دولتين وفقا لحدود عام ١٩٦٧. ونعتقد أن السلام في الشرق الأوسط لا يمكن تحقيقه إلا من خلال إعمال حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، بما في ذلك حقه في تقرير مصيره، واستقلاله الوطني وممارسة سيادته في دولته فلسطين وعاصمتها القدس الشرقية.

وإننا نناشد إسرائيل أن تتحلى بالحكمة وأن توافق على الحل القائم على إقامة دولتين، وهو الحل الذي يتوخاه مجلس الأمن في قراره ١٣٩٧ (٢٠٠٢) وتروج له خارطة الطريق. وقبول إسرائيل بدولة فلسطين والتزامها بها، هو السبيل الوحيد لضمان أمن إسرائيل. وأما الاستمرار في الاحتلال الإسرائيلي وفي العمليات العسكرية القاسية فلا يمكنها أن تكون حلا قابلا للتنفيذ. إننا نعتقد أن فرض السياسات والممارسات الإسرائيلية الرامية إلى تدمير وتحطيم المجتمع الفلسطيني والسلطة الفلسطينية سيؤدي إلى عرقلة خطيرة لعملية السلام. ولا بد أن تعمل إسرائيل وفقا للقانون الدولي والقانون الإنساني الدولي.

وفي ذلك الصدد، سوف نستمر في الدعوة إلى إحياء خارطة الطريق وإلى بذل المزيد من الجهود المكثفة من قِبَل أعضاء المجموعة الرباعية والأطراف المعنية لإعادة عملية السلام إلى مسارها الصحيح. ونرحب بالاجتماع الذي

سيعقده أعضاء المجموعة الرباعية في نيويورك الأسبوع القادم، ونتطلع إلى إحراز نتائج ملموسة وواعدة من ذلك الاجتماع.

وفي اعتقاد حركة عدم الانحياز أن من واجب الجمعية العامة مناقشة هذه المسألة. وفي حقيقة الأمر، هذه المسألة لم يفت أوانها. وينبغي أن تتخذ الجمعية العامة موقفا قويا ضد أية أعمال من شأنها أن تضع المزيد من العراقيل أمام عملية السلام، وأن تعطي الإشارة بأن المجتمع الدولي لم يتخل عن الشعب الفلسطيني. وعلى الجمعية العامة أن تظهر بأن الأمم المتحدة سوف تثابر على تنفيذ خارطة الطريق وتحقيق الحل القائم على أساس إقامة الدولتين. ويجب ألا يضعف التزامنا بتحقيق السلام في الشرق الأوسط.

وبالنيابة عن حركة عدم الانحياز، أحث أعضاء الجمعية على محض تأييدهم الكامل لمشروع القرار المعروض علينا هذا اليوم.

السيد لافروف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): تنعقد هذه الجلسة الاستثنائية الطارئة للجمعية العامة إزاء خلفية الحالة المأساوية في الأراضي الفلسطينية. فبالرغم من الجهود الدبلوماسية المبذولة، دخلت العلاقات بين الفلسطينيين والإسرائيليين في حلقة مفرغة من العنف، بما في ذلك عمليات الإرهاب والأعمال الانتقامية.

لقد وصلت الحالة الإنسانية في الأراضي الفلسطينية إلى مرحلة حرجة، ونحن نقف الآن أمام السؤال المُلِح حول ماهية التدابير الواجب اتخاذها لنتمكن أخيرا من إخراج عملية السلام في الشرق الأوسط من هذا الطريق المسدود. وفي اعتقادنا أنه لا يمكن تحقيق ذلك إلا من خلال الاستمرار في رسم برنامج سياسي مشترك يُمكّن الطرفين من أن يقوما بالتنفيذ غير المشروط لتعهداتهما وفقا لخارطة الطريق التي أعدتها المجموعة الرباعية المؤلفة من الوسطاء الدوليين. وهذا يعني أن العمليات الإرهابية ضد المدنيين الإسرائيليين، والتي تدينها روسيا بشدة، يجب إنهاؤها. إن هذه العمليات الإرهابية تضر بتطلعات الفلسطينيين إلى الحصول على دولتهم المستقلة ووطنهم، ولا يمكن أن تكون الوسيلة لتحقيق أهدافهم السياسية.

إننا نناشد قيادة السلطة الوطنية الفلسطينية أن تتخذ التدابير الفورية لوقف العمليات الإرهابية. كذلك، ويجب على القيادة الإسرائيلية أن تنفذ ما يخصها من الالتزامات وفقا لخارطة الطريق. ونؤكد من جديد عدم جواز ممارسة عمليات الاغتيال خارج الأطر القانونية، والاستخدام غير المتكافئ للقوة، والحاجة إلى الامتناع عن القيام بخطوات أحادية الجانب من أن تحدد مسبقا نتائج المفاوضات حول المركز النهائي للأراضي الفلسطينية.

ونؤكد من جديد على موقفنا من أن تنفيذ قرار الحكومة الإسرائيلية بصدد ما يسمى بإزالة رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية، ياسر عرفات، من شأنه أن يكون خطأ سياسيا جسيما، ويسفر عن نتائج في غاية من السلبية على الحالة الإقليمية ويؤدي إلى أحداث تتعذر السيطرة عليها.

إن عدم استعداد مجلس الأمن لاتخاذ قرار بشأن ازدياد حدة المواجهة بين الفلسطينيين والإسرائيليين يؤكد من جديد الحاجة إلى بذل مزيد من الجهود الدولية الناشطة من أجل التغلب على هذه الأزمة. ومن الواضح أن هناك حاجة إلى ممارسة المزيد من الضغط على الطرفين لكي يقوما بتنفيذ التزاماتهما وفقا لخارطة الطريق. ويجب أن يتم الاتفاق على جميع الخطوات المحتمل اتخاذها بين جميع الأطراف المعنية والوسطاء الدوليين بحيث يتمكن هؤلاء من فرض الرقابة على تنفيذ خارطة الطريق.

واجتماع المجموعة الرباعية المزمع عقده في نيويورك على مستوى وزراء الخارجية وبحضور الأمين العام، سيكون

مهما جدا. ونحن نبني توقعاتنا على حقيقة أن الاجتماع ستكون له نتائج محددة.

السيد وانغ غوانغيا (الصين) (تكلم بالصينية): أود في البداية أن أهنئكم، سيدي، على توليكم رئاسة الدولة الحالية للجمعية العامة. وأنا على ثقة أنه بفضل قيادتكم الحكيمة سوف تتوصل هذه الدورة إلى نتائج طيبة. إن الجانب الصيني يتفهم ويؤيد تماما طلب جامعة الدول العربية ومجموعة عدم الانحياز باستئناف هذه الدورة. ويحدونا الأمل في أن تؤدي هذه الجلسة إلى نتائج إيجابية بالنسبة إلى الحالة القائمة بين إسرائيل وفلسطين.

إن الشروع بخارطة الطريق في حزيران/يونيه قد هيّأ فرصا وآمالا لعملية السلام بين إسرائيل وفلسطين. ولكن الفترة الأخيرة شهدت اختلافات خطيرة بين إسرائيل وفلسطين حول تنفيذ خارطة الطريق مما أدى إلى درجة عالية من أعمال العنف وإلى الجمود في محادثات السلام. والجانب الصيني يشعر بالقلق العميق وبالانزعاج إزاء ازدياد حدة التوتر في الشرق الأوسط. ونأمل أن تحترم إسرائيل وفلسطين النتائج التي أدت إليها محادثات السلام منذ الشروع بخارطة الطريق، ووضع حد للاشتباكات العنيفة، والامتناع عن القيام بأية أعمال تؤدي إلى مزيد من تدهور الحالة.

الرئيس ياسر عرفات هو القائد الشرعي المنتخب من قبل الشعب الفلسطيني. وقرار إسرائيل بإبعاده لن يساعد في خفض التوتر بل لن يعمل إلا على زيادة الكراهية بين الجانبين. إننا نحث الحكومة الإسرائيلية على إعادة النظر في هذا القرار. وفي رأينا، ينبغي لكل من إسرائيل وفلسطين التقيد بقرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ١٣٩٧ (٢٠٠٢) وبمبدأ الأرض مقابل السلام، ومواصلة الانخراط في محادثات السلام. إنها السبيل الوحيد لإنهاء دائرة العنف المستمرة منذ ثلاثة أعوام، واستئصال جذور أعمال العنف، وتسوية المنازعات بين الجانبين بالشكل الملائم، وتحقيق التعايش السلمي.

إن تسوية المسألة الإسرائيلية – الفلسطينية تؤثر على السلم والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط برمتها والعالم بأسره. ولذلك ينبغي للمجتمع الدولي أن يبذل جهودا أكبر للتأثير بشكل إيجابي في عملية السلام في الشرق الأوسط ولتعجيلها. والصين بوصفها عضوا دائما في مجلس الأمن، تؤازر العدالة دائما في هذه القضية وتبذل جهودا نشطة لتشجيع عملية السلام تلك في مختلف مراحلها. والصين، إلى جانب بقية المجتمع الدولي، مستعدة للاستمرار في أداء دور بناء في جلب الاستقرار الطويل الأجل إلى الشرق الأوسط.

السيد كومالو (جنوب أفريقيا) (تكلم بالانكليزية): سيدي الرئيس، يفخر وفدي بالعمل تحت قيادتكم بصفتكم رئيسا للدورة الثامنة والخمسين للجمعية العامة. ونود أن نتقدم بتهنئتنا إليكم، وإلى شقيقاتنا وأشقائنا في منطقة البحر الكاريبي، بمناسبة توليكم هذا المنصب الهام.

وأود أيضا أن استرعي انتباهكم إلى أنني أؤيد البيان الذي أدلى به سفير ماليزيا ورئيس حركة عدم الانحياز باسم الحركة.

إننا في مرحلة مبكرة من رئاستكم، يا سيدي، وها نحن نقف بالفعل أمامكم للإعراب عن موقفنا بشأن الحالة في الشرق الأوسط. وما لم يتخذ المجتمع الدولي التدابير الفورية لتحقيق الاستقرار في تلك الحالة فنحن مقبلون على كارثة خطيرة.

لقد مر عام على انعقاد هذه الدورة الاستثنائية الطارئة للجمعية العامة آخر مرة. وفي تلك المناسبة أيدنا الملاحظات الواردة في تقرير الأمين العام عن المذبحة التي ارتكبت في مخيم جنين للاجئين فيما يتعلق بالحاجة الملحة إلى

أن يستأنف الطرفان عملية من شأنها أن تعيدهما إلى طاولة المفاوضات. ولكن يبدو أن ذلك لم يغير الحالة على الإطلاق.

إن أكبر صعوبة نواجهها هي أن مجلس الأمن لم ينجح في الاضطلاع بمسؤولياته تجاه معالجة قضية الشرق الأوسط. ومجلس الأمن مكلف بالتعامل مع قضايا السلم والأمن الدوليين. ولكن بالنسبة للشرق الأوسط، ظل المجلس عاجزا عن إنفاذ قراراته. ووفر هذا للجيش الإسرائيلي انطباعا خاطئا بأن لديه الضوء الأخضر لاتخاذ إجراءات ضد المدنيين الفلسطينيين. وفي الوقت ذاته، سمح للجماعات الفلسطينية المسلحة بالانتقام من المدنيين الإسرائيليين. وإخفاق مجلس الأمن في التصرف بحسم قد أعطى أولئك المناهضين للحل السلمي الولاية لتحديد جدول الأعمال.

ولا يمكن للإسرائيليين والفلسطينيين أن يأملوا في الاقتراب من حل لإحلال السلام من خلال الاستمرار في قتل بعضهم بعضا. ولقد أعلنت حكومة جنوب أفريقيا دائما أن العنف كأسلوب عمل استراتيجي لن يجلب أبدا السلام الذي يسعى إليه بلهفة شديدة شعبا فلسطين وإسرائيل.

وما يثير مزيدا من القلق الأنباء التي تفيد بأن مجلس الوزراء الإسرائيلي قد اتخذ قرارا بطرد، وربما حتى قتل، الرئيس ياسر عرفات، الزعيم المنتخب ديمقراطيا للشعب الفلسطيني. فحقيقة أن الرئيس عرفات يجسد الهوية الفلسطينية والطموحات الوطنية قد ضاعت مع الكراهية التي تسود الشرق الأوسط. ولقد سجلت حكومة جنوب أفريقيا إدانتها لجميع أعمال العنف، خاصة الأعمال المرتكبة ضد المدنيين الأبرياء.

وخلال العام المنصرم سنحت فرصة واضحة لدفع عملية السلام إلى الأمام تتمثل في خارطة طريق المجموعة الرباعية. وقد قرّبت الفلسطينيين والإسرائيليين من نقطة يمكنهم البدء منها بالتحدث عن مستقبل مشترك وسلمي. وأتاحت خارطة الطريق الفرص لبناء الثقة بين الطرفين. وتوِّج هذا بوقف لإطلاق النار، عزز الأمل في إمكانية استفادة الطرفين من الهدوء النسبي لدفع عجلة العملية السياسية إلى الأمام.

والأمر المأساوي أن الفرصة قد تم تفويتها. فلقد شرح السيد تيري – رود لارسن، المنسق الخاص للأمين العام لعملية السلام في الشرق الأوسط في بيانه أمام مجلس الأمن في ١٥ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٣، قائلا:

”إن مبدأ التوازي، وهو يعني أن يتخذ الطرفان خطوات متبادلة في جميع الميادين، مفهوم أساسي في خريطة الطريق. وأوجه الضعف التي شهدناها طوال الأشهر الأربعة الماضية من تنفيذ الطرفين تدل على أنه لم يتم التركيز على التوازي. ونتيجة لذلك، أصبحت حماية الإسرائيليين من الإرهاب، وهي قضية واحدة ولكنها أساسية، محط التركيز الأوحد لتنفيذ خريطة الطريق“.
(S/PV.4824، الصفحة ٥ بالانكليزية)

ويبدو أن السبيل الوحيد المعقول للخروج من هذه الورطة هو ممارسة ضغط دولي على كلا الطرفين حتى يتقيدا بالتزاماتهما. فيجب على حكومة إسرائيل أن توقف فورا عمليات القتل بلا محاكمة، وأن تفكك المستوطنات والجدار الفاصل، وأن تلغي أيضا قرارها بقتل الرئيس عرفات أو حتى التفكير في الإجهاز عليه.

وإذا أُريد لمجلس الأمن أن يُبدو مبقيا على مسألة الشرق الأوسط قيد النظر، ينبغي له أن يتخذ على الفور

قرارا في إطار الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة يدعو إلى الوقف الكامل لجميع أعمال العنف والإرهاب والاستفزاز والتحريض والتدمير. وينبغي أيضا لمثل هذا القرار المنبثق عن الفصل السابع أن يطالب بأن تتقيد إسرائيل، بوصفها القوة القائمة بالاحتلال، بالتزاماتها بموجب القانون الإنساني الدولي، بما في ذلك اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين في وقت الحرب. وبصفة خاصة، يحتاج مجلس الأمن إلى تسجيل حقيقة أن التهديدات بإبعاد زعماء الشعب الفلسطيني أو قتلهم غير مقبولة وغير قانونية، وكذلك الحال بالنسبة لإنشاء جدار فاصل على الأرض الفلسطينية. علاوة على ذلك، ينبغي للمجلس التفويض بنشر وجود دولي لرصد تنفيذ كلا الطرفين للقرار المنبثق عن الفصل السابع.

وسيرسل مثل هذا الإجراء الحاسم من مجلس الأمن إشارة إلى جميع الأطراف في الشرق الأوسط بأن المجتمع الدولي عازم على وقف هذا التهديد للسلم والأمن الدوليين.

ومادام مجلس الأمن يصدر قرارات لا تُنَفذ، ستعتقد قوى العنف في الشرق الأوسط دائما أن بإمكانها تحديد جدول الأعمال.

إن دور الجمعية العامة حاسم في مناقشة الشرق الأوسط. فهذه الجمعية هي المحفل الوحيد الذي تملك فيه جميع الدول الأعضاء فرصة متساوية للتكلم بصراحة بشأن الشرق الأوسط. ونحن نؤمن بأن وجودنا هنا بالغ الأهمية. إننا نتكلم عن حياة شعبين: حياة الفلسطينيين وحياة الإسرائيليين. ولحياتهم أهمية بالغة لنا بحيث لا يمكن أن نظل صامتين.

إن الاقتراح بأن هذه المناقشة ينبغي تحديدها كميا من ناحية موارد الأمم المتحدة يصدمنا. فإذا لم تتمكن الجمعية العامة من إيجاد الوقت لمناقشة الشرق الأوسط، فما هي موضوعات الأمن العالمي الأخرى ذات الأهمية التي سنناقشها؟ إننا في جنوب أفريقيا سنحتفل بمرور عشر سنوات على استقلالنا في العام المقبل لأن الجمعية العامة خصصت طوال ٤٦ عاما الوقت لمناقشة قضية الفصل العنصري. ولن نوافق أبدا على أن تبدأ الجمعية العامة في تحديد المناقشات على أساس المال، خاصة فيما يتعلق بقضية مهمة مثل قضية الشرق الأوسط.

إن نضال الشعب الفلسطيني من أجل تقرير المصير لإقامة دولة خاصة به تعيش جنبا إلى جنب مع دولة إسرائيل داخل حدود آمنة ومعترف بها دوليا هو ما نحن ملتزمون بدعمه. ونحن مقتنعون بأن السلام لن يحل في الشرق الأوسط ما لم يتحقق ذلك. وقد أعلنت حكومتي مرارا وتكرارا، أن السبيل الوحيد لتحقيق السلام في الشرق الأوسط هو من خلال الحوار وليس العنف.

ولتلك الأسباب يحث وفدي على أن ندعم القرار المعروض على الجمعية، الذي قدمته مجموعة الدول العربية وأيدته حركة عدم الانحياز.

السيد نغروبونتي (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالانكليزية): يوم الاثنين استمع أعضاء مجلس الأمن والدول الأعضاء بالأمم المتحدة إلى شهادة السيد تيري رود – لارسن، واتفقوا معه على أنه يجب على المجتمع الدولي أن يتخذ خطوات من أجل إنعاش خريطة الطريق. ونعلم جميعا الأحكام الواردة في خريطة الطريق. ولكن اسمحوا لي بأن اقتبس ثلاثة منها على وجه الخصوص:

”إعادة بناء الجهاز الأمني التابع للسلطة الفلسطينية وإعادة تركيز مجال عمله ليشرع في تنفيذ عمليات مستمرة ومحددة الأهداف وفعالة بهدف مواجهة جميع العناصر التي تمارس الإرهاب وتفكيك القدرات والهياكل الأساسية الإرهابية.“

ويشمل هذا بدء مصادرة قدرات الإرهابيين وهياكلهم الأساسية.

”ويشمل ذلك بدء مصادرة الأسلحة غير المشروعة وتدعيم السلطة الأمنية، فتحرر من أي ارتباط بالإرهاب والفساد.“

والنقطة الثانية:

”لا تتخذ حكومة إسرائيل أي إجراءات لزعزعة الثقة، بما في ذلك عمليات الترحيل، وشن الهجمات ضد المدنيين؛ ومصادرة و/أو هدم المنازل والممتلكات الفلسطينية، كإجراءات تأديبية أو بهدف تيسير أعمال البناء الإسرائيلية؛ وهدم المؤسسات والهياكل الأساسية الفلسطينية؛ وسائر التدابير المحددة في خطة عمل تينيت.“

تلك جميعها أحكام واردة في خريطة الطريق. والنقطة الثالثة والأخيرة هي واقتبس من خريطة الطريق:

”توقف الدول العربية التمويل العام والخاص وجميع أشكال الدعم الأخرى للمجموعات التي تدعم العنف والإرهاب وتمارسهما.“

ويعتقد وفد الولايات المتحدة بأنه لا خيار آخر لدينا في هذا الوقت. ويجب أن نكرس جهودنا وطاقتنا لإنجاح خريطة الطريق.

وقد صرح وزير الخارجية باول بأن الولايات المتحدة لا تدعم إزاحة السيد عرفات أو نفيه بالقوة، وهذه تظل سياستنا. إن مشاريع القرارات التي استعرضناها في الأمم المتحدة هذا الأسبوع نرى أنها معيبة بسبب افتقارها إلى التوازن لأنها تفرد إسرائيل بالذكر وتتجاهل الجماعات التي جعلت تخريب خريطة الطريق هدفها. ونحن نعارض مشاريع القرارات هذه نتيجة افتقارها إلى التوازن وإغفالها العناصر التي ذكرناها ألا وهي إدانة أعمال الإرهاب، والإدانة الصريحة لحماس وحركة الجهاد الإسلامي الفلسطينية وكتائب شهداء الأقصى، والدعوة إلى تفكيك البنية التحتية التي تدعم العمليات الإرهابية تلك.

ومما يبعث على الإحباط بوجه خاص أن هذا النمط من كيل التهم أحادي الجانب في الأمم المتحدة قد بدأ مرة أخرى قبل أيام قليلة من المناقشة العامة، والاجتماع الوزاري للمجموعة الرباعية المقرر عقده في وقت لاحق من هذا الشهر. وآسف لأن الأمم المتحدة لن تبعث برسالة إيجابية موحدة لدعم عملية السلام في بداية الدورة الثامنة والخمسين للجمعية العامة. وذلك الاستقطاب يقوض جهودنا السياسية الجماعية التي تستهدف إحراز بعض التقدم بشأن هذه القضايا أو مع الأطراف على أرض الواقع. وتقع علينا مسؤولية محاولة إقناع كل من الطرفين بالعودة إلى المفاوضات التي ستؤدي إلى السلام في الشرق الأوسط. وقد حددنا بالفعل كيف يمكن إنجاح هذا العمل في خريطة الطريق. وعوضا عن الدعوة كردة فعل إلى عقد دورات استثنائية طارئة، دعونا نركز على العمل من أجل السلام.

السيد آلكالاي (فترويلا) (تكلم بالإسبانية): حيث أن هذا أول بيان لي، اسمحوا لي، سيدي الرئيس، أن أتقدم إليكم بالتهنئة على توليكم رئاسة الدورة الثامنة والخمسين للجمعية العامة، وأن أتمنى لكم كل النجاح في جميع مداولاتنا، لا سيما من أجل تحقيق نتيجة بناءة لمداولات الجمعية العامة دعما لعمل الأمم المتحدة.

يود وفد جمهورية فترويلا البوليفارية أن يؤكد مجددا أمام الجمعية العامة أن حكومة بلدي قد أعربت بوضوح عن موقفها فيما يتعلق بتدابير الطرد ضد رئيس السلطة

الفلسطينية، السيد ياسر عرفات. وذلك الموقف معرب عنه في البلاغ الذي سأقرأه الآن:

”تتشاطر وزارة خارجية جمهورية فنزويلا البوليفارية مع أعضاء المجتمع الدولي الملتزمين بجهود السلام في الشرق الأوسط، عميق قلقها نتيجة للتهديد بأن رئيس السلطة الفلسطينية، السيد ياسر عرفات، قد يطرد من بيئته الطبيعية والقانونية اللازمة لممارسته مهامه بصفته الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني. ونأمل أنه باسم السلام والأمن الدائمين للشعبين الإسرائيلي والفلسطيني، ألا تنفذ تلك التدابير. إن استبعاد أو عزل أطراف الصراع خطوة للخلف في الجهود والمبادرات الرامية إلى تحقيق السلام والمصالحة.

”وتكرر جمهورية فنزويلا البوليفارية مجددا موقفها فيما يتعلق بالمشكلة الفلسطينية ألا وهو احترام حقوق الطرفين كليهما ودعم جهود الأمم المتحدة لإيجاد حل سلمي للصراع وتفادي العنف والتوتر وانعدام الاستقرار السياسي في المنطقة. وتنادي حكومة فنزويلا بمواصلة عملية المفاوضات من أجل تحقيق السلام تنفيذا للاتفاقات التي تم التوصل إليها بالفعل ألا وهي خريطة الطريق.“

وفي نفس الوقت، أود أن أؤكد من جديد الموقف الذي اتخذه وفد فنزويلا في العام الماضي خلال اجتماع وزراء خارجية مجموعة الـ ٧٧ التي رأسها وزير الخارجية روي شادرتون – ماتوس. ففي تلك المناسبة قلنا،

”إننا في سياق العولمة وزيادة الاعتماد المتبادل، نؤمن بأننا لا يمكن أن نجد صيغا لتسوية الصراعات الدولية إلا من خلال الحوار والتعاون. ونشعر بالقلق حيال تفاقم الصراعات القديمة – وهي صراعات ليست أقل إلحاحا لأنها قديمة – الجديرة بأكمل اهتمامنا. وفي هذا الصدد، نود أن نجدد تأكيد أحكام قرارات مجلس الأمن التي تدعو الأطراف إلى إقامة سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط وإلى الاعتراف بسيادة جميع دول المنطقة وسلامة أراضيها واستقلالها السياسي وحقها في أن تعيش في سلام داخل حدود آمنة، بمنأى من التهديد بالقوة أو استعمالها“.

السيد فدايفرد (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالانكليزية): بالنيابة عن مجموعة منظمة المؤتمر الإسلامي في الأمم المتحدة أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على استئنافكم الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة.

من الواضح أن إعلان الإسرائيليين عن عزمهم طرد الرئيس عرفات من الأراضي الفلسطينية هو آخر محاولة من جانبهم لاستبعاد أية جهود ترمي إلى إعادة الحقوق الفلسطينية. ويكشف إجراء استعراض لمسار الأنشطة في الأشهر الأخيرة بصورة جلية أن النظام الإسرائيلي الراهن عازم بوضوح إما على وأد أية فكرة جديدة في مهدها أو ضمان فشلها خلال عملية التنفيذ. وذلك يتماشى مع سجل السيد شارون الطويل والثابت في المعارضة الشرسة لأي نوع من السلام مع الفلسطينيين قد يؤدي إلى إعادة حقوقهم، بما في ذلك إقامة دولة فلسطينية مجاورة قادرة على البقاء.

وفي الأشهر العديدة الماضية، وعلى النقيض من الالتزامات الإسرائيلية، لم يتوقف بناء المستوطنات اليهودية في الأراضي الفلسطينية، ناهيك عن عكس هذه السياسة وإبطال نتائجها. وبدلا من ذلك، قام الإسرائيليون بنقل عدد من المنازل المتنقلة إلى بعض المواقع المتقدمة التي أنشئت حديثا في الضفة الغربية، فيما استمروا دون هوادة في بناء المستوطنات.

وقد طبق تجاهل الإسرائيليين وأفعالهم الرمزية، فضلا عن سياسة الخداع، في مناطق أخرى، أيضا. وما زال الإفراج عن السجناء الفلسطينيين وانسحاب الجيش الإسرائيلي من الأرض الفلسطينية وإنهاء سياسة خنق المناطق الفلسطينية المأهولة بالسكان وتخفيف الإغلاقات المحكمة وإجراءات حظر التجول لم تنفذ بعد.

والأهم من ذلك، وبالرغم من وقف إطلاق النار الذي أعلنته الجماعات الفلسطينية، لم يوقف الإسرائيليون أبدا عدوانهم المسلح. وما زالت حملتهم الدموية ضد الفلسطينيين، بما في ذلك سياستهم الإجرامية في القيام بعمليات الإعدام خارج نطاق القضاء، مستمرة بلا هوادة. وبتلك الطريقة حاولوا بصورة متعمدة أن يستفزوا الفلسطينيين ويجروهم إلى الرد بأعمال مماثلة، فيشاركوا وبالتالي في فشل خريطة الطريق. ويمثل القرار الإسرائيلي بقتل أو طرد الرئيس عرفات استمرارا لسياستهم العامة الرامية إلى إفشال أية مبادرة للسلام ومواصلة إبقاء قبضتهم على الأرض الفلسطينية.

ومما يدعو إلى الأسف أن الولايات المتحدة لجأت مرة أخرى في الأسبوع الماضي – وللمرة السادسة والثلاثين – إلى استخدام حق النقض لمنع اعتماد مشروع قرار كان من شأنه أن ينتقد النظام الإسرائيلي لجريمته ضد الفلسطينيين وأن يحث الإسرائيليين على عدم ترحيل الرئيس عرفات. وليس مقبولا لمجلس الأمن أن يصبح مصابا بالشلل فيما يتعلق بأزمة خطيرة في أعلى قائمة الأسبقيات الدولية. إن العالم برمته – وخاصة شعوب الشرق الأوسط – محتار في مدى الكيل بمكيالين والانتقائية التي تعالج بها المسائل المختلفة المدرجة في جدول أعمال مجلس الأمن.

وسيكون طرد الرئيس المنتخب للسلطة الفلسطينية جريمة صارخة. وسيلقي بالمنطقة في دورة أخرى من العنف ويمثل محاولة متعمدة لإلحاق ضربة أخرى بأي أمل في تحقيق سلام حقيقي. وينبغي للمجتمع الدولي، لا سيما منه المجموعة الرباعية، أن يتحمل مسؤوليته فيمنع الإسرائيليين من الاستمرار في الهزء بإرادته. ونؤمن بأنه ينبغي للجمعية العامة أن تبذل كل ما في وسعها لمنع الإسرائيليين من تنفيذ قرارهم. وفي هذا الصدد، فان الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي تؤيد مشروع القرار المعروض على الجمعية العامة كما تحث الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على التصويت لصالحه.

السيد صو (غينيا) (تكلم بالفرنسية): أود أن أهنئكم، سيدي، على انتخابكم المتميز لرئاسة الجمعية العامة في دورتها الثامنة والخمسين. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أؤكد لكم استعداد وفدي للتعاون معكم، ولكي أعرب عن تقديرنا لكم على تنظيمكم هذه المناقشة في جلسة عامة لمناقشة الأحداث الخطيرة والمثيرة للقلق التي تحصل في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

إن قبول إسرائيل والسلطة الفلسطينية لخريطة الطريق أشعل جذوة الأمل في أن تجد منطقة الشرق الأوسط، وفلسطين بصورة خاصة، نفسها مرة أخرى على طريق السلام والاستقرار والتنمية. وللأسف، كانت المهلة قصيرة جدا. فقد أدى قرار الحكومة الإسرائيلية من حيث المبدأ بطرد رئيس السلطة الفلسطينية من رام الله، بل وتهديد حياته، إلى إحياء لدورة العنف والهجمات الانتحارية والأعمال الانتقامية التي تلقي بالمنطقة بأسرها مرة أخرى في الهاوية وتهدد بإفناء خطة سلام المجموعة الرباعية.

إن وفدي يشعر بأن هذا القرار يشكل خطأ سياسيا فادحا تترتب عليه عواقب لا يمكن التنبؤ بها، وبالتالي فإنه لا يمكن التساهل بشأنه. وعلى المحتمع الدولي أن يتحرك هنا وفي هذه اللحظة بالذات لوقف تدهور عملية السلام والعمل

بمزيد من التصميم والاتحاد لإعادة إطلاق الحوار بين إسرائيل وفلسطين. وأي تحرك تقوم به جمعيتنا يجب أن يشمل اعتماد مشروع القرار المعروض علينا لننظر فيه. إنها رسالة تشجيع على السلام وعلى احترام الالتزامات التي تعهدتها الأطراف والمجتمع الدولي في إطار تنفيذ خريطة الطريق.

إن بلدي، جمهورية غينيا، يساورها القلق إزاء احترام القانون الدولي ويرغب في أن يذكّر بأن الرئيس ياسر عرفات يشكل تجسيدا لشرعية نضال الشعب الفلسطيني من أجل تقرير مصيره. ونود أيضا أن نعيد تأكيد قناعتنا الراسخة بأن لدى دول المنطقة، بما فيها دولة إسرائيل والدولة الفلسطينية المتوخاة، الحق في العيش بسلام ضمن حدود آمنة معترف بها دوليا.

لذا تواصل غينيا حث جميع الأطراف والمجتمع الدولي على العمل من أجل استئناف عملية السلام بسرعة وفعالية بغية التوصل إلى تسوية سياسية سلمية ونهائية. وأنه ليحدونا أمل في أن يسهم اجتماع اللجنة الرباعية المقرر عقده الأسبوع المقبل في نيويورك، من خلال اتخاذ قرارات حاسمة، في توفير زخم جديد لخريطة الطريق وفي إفساح المجال بسرعة أمام بزوغ حقبة من السلام والحرية والرخاء في ظل مناخ من الوحدة في الشرق الأوسط وفلسطين.

السيد باك غيل يون (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (تكلم بالانكليزية): إزاء خلفية الهجوم العسكري المتصاعد الذي تشنه إسرائيل على فلسطين، اتخذت الحكومة الإسرائيلية في ١٠ أيلول/سبتمبر قرارا بطرد الرئيس ياسر عرفات، وقيل إن رئيس الوزراء شارون أصدر تعليمات إلى العسكريين بوضع خطة عمل تفصيلية لطرده.

إن قرار إسرائيل بطرد عرفات، الرئيس المنتخب شرعيا من جانب الشعب الفلسطيني، يشكل انتهاكا صارخا لسيادة فلسطين وهو بمثابة إرهاب دولي يتحدى القانون والممارسات الدولية. وهذا العمل المتهور قد أحبط مجددا طموحات الناس الذين يتوقون في العالم أجمع إلى رؤية حل سلمي للقضية الفلسطينية.

والمسؤولية عن تعريض القضية الفلسطينية مجددا لخطر السقوط في دوامة العنف الخبيثة تقع بالكامل على عاتق إسرائيل، الدولة القائمة بالاحتلال. إن قضية الشعب الفلسطيني والشعوب العربية الأخرى بشأن استعادة حقوق إنسانها وحقها في تقرير المصير لها ما يبررها. ووفد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية يأمل في أن تعود إسرائيل عن قرارها طرد الرئيس عرفات وأن تنسحب من الأراضي المحتلة، وفي أن يتم التوصل في وقت مبكر إلى تحقيق هدف تأسيس دولة فلسطينية برئاسة عرفات.

وينتهز وفد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أيضا هذه الفرصة ليعرب عن دعمه وتضامنه الكاملين مع نضال الشعوب العربية من أجل التوصل إلى حل منصف لمشكلة الشرق الأوسط.

السيد سباتافورا (إيطاليا) (تكلم بالانكليزية): أتشرف بأن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي. إن البلدان المنضمة، وهي إستونيا وبولندا والجمهورية التشيكية وجمهورية سلوفاكيا وسلوفينيا وقبرص ولاتفيا ولتوانيا ومالطة وهنغاريا، والبلدان المنتسبة، وهي بلغاريا وتركيا ورومانيا تؤيد هذا البيان.

إن الاتحاد الأوروبي يعرب عن عميق قلقه إزاء التدهور الخطير للحالة. وأولويتنا تتمثل في دعوة الطرفين إلى ممارسة أقصى درجات ضبط النفس ووقف العنف واحترام التزاماتهما بمواصلة خريطة الطريق التي وضعتها اللجنة الرباعية.

وتعرب الرئاسة والدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي عن إدانتها الشديدة للقرار الذي اتخذته إسرائيل مبدئيا بطرد

رئيس السلطة الفلسطينية، وتعلن عن حشد دعمها لدعوة مجلس الأمن الحكومة الإسرائيلية في ١٢ أيلول/سبتمبر الامتناع عن تنفيذ ذلك القرار. وقد سبق للاتحاد الأوروبي أن أعرب بوضوح عن معارضته لأي إجراء قسري يُتخذ ضد رئيس السلطة الفلسطينية المنتخب حسب الأصول، وحث السلطات الإسرائيلية على العزوف عن اتخاذ أي إجراء من هذا النوع. ويعتقد الاتحاد الأوروبي أن القرار الإسرائيلي يشكل خطأ جسيما ويزيد من حدة التوتر، ويقوض أي حل بشأن الصراع الجاري يتم التوصل إليه عن طريق التفاوض. ويعبر الاتحاد الأوروبي عن أسفه لعدم تمكن مجلس الأمن من اتخاذ قرار بتوافق الآراء.

ويدين الاتحاد الأوروبي أشد الإدانة الهجمات الإرهابية التي تشن ضد المواطنين الإسرائيليين. إن هذه الهجمات تعيق مساعي المجتمع الدولي الرامية إلى إعادة السلام إلى المنطقة وتلحق الأذى بمصالح الشعب الفلسطيني. والاتحاد الأوروبي يعتبر مرتكبي هذه الأعمال أعداء للسلام. وهو يحث بشدة السلطة الفلسطينية على اتخاذ كل ما يلزم من تدابير ملموسة بحق المنظمات الإرهابية التي تعارض أي حوار سياسي وتنسف كل جهد يرمي إلى إعادة الأمل وتحقيق السلام والأمن وظروف معيشية أفضل في المنطقة.

هذا هو السياق الذي حدا بالاتحاد الأوروبي إلى إدراج الفرع السياسي لمنظمة حماس في القائمة الأوروبية للمنظمات الإرهابية. ويؤكد الاتحاد الأوروبي مجددا دعوة المجلس الأوروبي في تسالونيكي جميع المنظمات الفلسطينية إلى إعلان وقف فوري وغير مشروط لإطلاق النار. ويذكّر الاتحاد الأوروبي أيضا بأن المجلس الأوروبي في تسالونيكي خلص إلى مطالبة إسرائيل بالامتناع عن اتخاذ أي تدابير تأديبية، بما في ذلك الإعدامات التي تجري خارج إطار القضاء، والتصرف وفقا للقانون الدولي.

إن الاتحاد الأوروبي يعيد تأكيد الأهمية الاستراتيجية التي تكتسبها السلطة الفلسطينية بوصفها شريكا في السلام. وقد شدد الاتحاد الأوروبي بقوة على ضرورة أن يسارع رئيس الوزراء المعين حديثا أحمد قريع إلى تشكيل حكومة فلسطينية جديدة ذات صلاحيات تخولها التحرك بحزم حيال أولويات مكافحة الإرهاب، وجهود إعادة إطلاق عملية السلام مع إسرائيل في إطار خريطة الطريق التي وضعتها المجموعة الرباعية، ومواصلة الإصلاحات السياسية والاقتصادية داخل السلطة الفلسطينية دون مزيد من الإبطاء.

وتحدو الاتحاد الأوروبي قناعة راسخة بأنه من أجل التوصل إلى تسوية دائمة وعادلة وسلمية للصراع، وتحقيق سلام شامل في المنطقة يشمل سورية ولبنان، لا بديل من مسارعة الطرفين إلى توخي حسن النية في تنفيذ خريطة الطريق التي رسمتها المجموعة الرباعية والتي تتضمن مراحل زمنية واضحة لإنشاء دولة فلسطينية مستقلة قابلة للحياة تعيش مع إسرائيل جنبا إلى جنب بسلام وأمان، ولتطبيع العلاقات العربية الإسرائيلية.

وفي ذلك الصدد، يحث الاتحاد الأوروبي الطرفين على اتخاذ التدابير التالية. ينبغي للسلطة الفلسطينية تشكيل حكومة جديدة، وإعادة تنظيم قوات الأمن تحت سيطرة رئيس الوزراء الجديد، وإعادة إرساء أسس النظام العام، واتخاذ إجراءات ملموسة لتفكيك المنظمات الإرهابية، وتنفيذ الإصلاحات التي شُرِع فيها بالفعل، وتنظيم انتخابات حرة وشفافة في الوقت المناسب.

وينبغي للحكومة الإسرائيلية سحب جيشها من مناطق الحكم الذاتي، ووضع حد لعمليات القتل المستهدف، وتخفيف معاناة الشعب الفلسطيني من خلال رفع متاريس الطرق وغيرها من القيود المفروضة عليه وتجميد كل الأنشطة

الاستيطانية وبناء الجدار الأمني، وهو مسار العمل الذي يُعرّض فرص إيجاد حل سياسي للخطر.

ويؤكد الاتحاد الأوروبي مرة أخرى التزامه بعملية السلام، حتى يتسنى تنفيذ تلك الإجراءات بفعالية. ويشدد الاتحاد الأوروبي أيضا على ضرورة قيام المجتمع الدولي بجهد منسق ووطيد العزم. ويجري الاتحاد اتصالات وثيقة مع كل الأطراف المعنية. ونعتقد أن الاجتماع الوزاري المقبل للمجموعة الرباعية في نيويورك سيكون المحفل المناسب، كما نصت على ذلك خارطة الطريق لتقييم أداء الطرفين فيما يتعلق بتنفيذ تلك الخطة، فضلا عن تحديد الخطوات التالية الضرورية لضمان الرصد الفعال والموثوق به في الميدان.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): استمعنا إلى آخر المتكلمين في مناقشة هذا البند في جلسة هذا الصباح.

بناء على طلب من الوفود، أعتزم تعليق الجلسة مدة ١٥ دقيقة.

علقت الجلسة الساعة ١٢/٥٠ واستُؤنفت الساعة ١٣/٥٥.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لممثل إيطاليا ليتكلم باسم الاتحاد الأوروبي.

السيد سباتافورا (إيطاليا) (تكلم بالانكليزية): أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي.

بعد مشاورات مكثفة وبناءة جدا مع متبني مشروع القرار، الذين أشكرهم بإخلاص لمرونتهم ونهجهم في سبيل خدمة المصلحة المشتركة المتمثلة في تحقيق السلم والأمن، أود أن أقترح، بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي، التعديلات التالية على مشروع القرار المعنون ''الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في القدس الشرقية المحتلة وبقية الأرض الفلسطينية المحتلة''. سوف اقرأ الفقرة الثالثة من الديباجة، بصيغتها المعدلة. ويصبح النص كما يلي:

''**وإذ تكرر الإعراب عن قلقها الشديد** إزاء الأحداث المأساوية والعنيفة التي جرت منذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، والتي تسببت في معاناة شديدة وسقوط العديد من الضحايا في سائر أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة بما في ذلك القدس الشرقية وفي إسرائيل''.

وعلاوة على ذلك نقترح إدراج الفقرتين الجديدتين التاليتين بعد الفقرة الثالثة من الديباجة. الفقرتان الجديدتان اللتان سأقرأهما ستصبحان الفقرتين الجديدتين الرابعة والخامسة من الديباجة. سيكون نص الفقرة الرابعة من الديباجة كما يلي:

''**وإذ تدين** العمليات الانتحارية وتكثيفها الأخير، وإذ تذكّر، في ذلك الصدد، بأن على السلطة الفلسطينية في إطار خريطة الطريق أن تتخذ كل التدابير الضرورية لإنهاء العنف والإرهاب''.

ويكون نص الفقرة الخامسة من الديباجة كما يلي:

''**وإذ تشجب** عمليات القتل خارج نطاق القضاء والتصعيد الأخير، وإذ تؤكد على أن تلك العمليات تشكل انتهاكا للقانون الدولي والقانون الإنساني الدولي، وتعرض للخطر الجهود الرامية إلى إعادة إطلاق عملية السلام، وأنها يجب أن توقف''.

السيد عروة (السودان): أولا أتكلم باسم المتبنين لمشروع القرار هذا. أود أن أتقدم للاتحاد الأوروبي على انخراطه الجاد والمثمر في التفاوض حول مشروع القرار. وأود أن أعلن باسم المتبنين لهذا المشروع، وحرصا على العمل الجماعي والتوافق في هذا المحفل، فإننا نوافق على التعديلات التي تقدم بها الاتحاد الأوروبي.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): قبل أن ننتقل إلى المرحلة التالية من عملنا، أود أن أستشير الجمعية بهدف البت الآن في مشروع القرار المتضمن في الوثيقة A/ES-10/L.12

بصيغته المعدلة شفويا. ونظرا لأن الوثيقة A/ES-10/L.12 لم تعمم على أعضاء الجمعية العامة إلا في وقت مبكر اليوم، فمن الضروري أن نتغاضى عن تطبيق الحكم ذي الصلة من المادة ٧٨ من النظام الداخلي، والذي ينص على ما يلي:

”ولا يجوز، كقاعدة عامة، مناقشة أي اقتراح أو طرحه للتصويت في أية جلسة من جلسات الجمعية العامة ما لم تكن قد عُممت نسخ منه على جميع الوفود في موعد لا يتأخر عن اليوم السابق ليوم انعقاد تلك الجلسة“.

إذا لم أسمع اعتراضا، سأعتبر أن الجمعية توافق على النظر في مشروع القرار A/ES-10/L.12.

تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): ننتقل الآن إلى النظر في مشروع القرار A/ES-10/L.12، بصيغته المعدلة شفويا. وقبل أن أعطي الكلمة للمتكلمين تعليلا للتصويت قبل التصويت، أود أن أذكر الوفود بأن تعليلات التصويت محددة بعشر دقائق، وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيد بامير (تركيا) (تكلم بالانكليزية): سنصوت لصالح مشروع القرار المعروض على الجمعية. وقد سبق أن أيدنا البيان الذي أدلى به ممثل إيطاليا باسم الاتحاد الأوروبي، والذي وكد شواغلنا المشتركة إزاء الوضع المتدهور في الشرق الأوسط بشكل خطير.

لقد نددنا على الدوام بجميع أعمال الإرهاب والعنف. ونحن نؤمن بقوة بأنه ليست هناك قضية عادلة تبرر الإرهاب. لكن التعامل مع الإرهاب يجب ألا يقود إلى مزيد من العنف. لقد حان الوقت أكثر من أي وقت مضى لأن تبدأ أطراف الصراع بالوفاء بإخلاص بالالتزامات، التي أخذتها على عاتقها بموجب خريطة الطريق، والتي تعالج أيضا استئصال الإرهاب.

ثمة أدلة وافرة على أن عملية ضمان الأمن لا يمكن أن تنفصل عن العملية السياسية نفسها. وهذا الصراع يجب ألاّ يسمح له بأن يظل يثقل كاهل شعوب المنطقة. إن حلقة العنف المأساوية تحرم جميع الأجيال المقبلة من مستقبل مزدهر. ولسوء الطالع، أن الشعور بالوهن هذا بدأ يدب في المنطقة بأكملها. ولهذا فإن المسؤولية تقع على عاتق الطرفين كليهما وعلى المجتمع الدولي لاسترداد الثقة التي ستفتح الطريق أمام تسوية عادلة ودائمة لهذه القضية. وإن ترحيل زعيم منتخب لا يمكن أن يخدم حتميات ذلك الهدف.

السيد كلودومار (ناورو) (تكلم بالانكليزية): أود أولا أن أقدم تهانئ وفدي الحارة لكم، سيدي الرئيس، على توليكم الرئاسة. ويتطلع وفدي إلى العمل معكم ومع إدارتكم خلال الـ ١٢ شهرا القادمة.

سيمتنع وفد ناورو عن التصويت على مشروع القرار قيد النظر. ويعتبر وفدي أن طرفي الصراع على صواب: على صواب في رغبتهما في تحقيق السلم والأمن لشعبيهما. ولكنهما على خطأ أيضا: على خطأ بسبب السبل والوسائل التي من خلالها يستخدمان جهودهما لتحقيق أهدافهما المنشودة.

وبالتالي فإن ناورو لن تقبل بأن تقرر من على صواب ومن على باطل. فرغبتنا هي أن نرى حلا سلميا للصراع، ولا بد للطرفين أن يفعلا كل ما هو لازم للسماح لعملية السلام بموجب خريطة الطريق أن تتجذر كي يتسنى لها أن تنمو وتصبح شجرة تحمل ثمارا لصالح أبناء إبراهيم في السنوات القادمة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): لقد استمعنا إلى المتكلم الأخير تعليلا للتصويت قبل التصويت.

تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/ES-10/L.12، بصيغته المعدلة شفويا.

وقبل أن ننتقل إلى البت في مشروع القرار، أود أن أعلن أنه بعد تقديم مشروع القرار، أصبحت البلدان التالية مشاركة في تقديمه: بنغلاديش والجماهيرية العربية الليبية والمغرب.

طلب إجراء تصويت مسجل.

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون:

ألبانيا، الجزائر، أندورا، أنغولا، أنتيغوا وبربودا، الأرجنتين، أرمينيا، النمسا، أذربيجان، البحرين، بنغلاديش، بربادوس، بيلاروس، بلجيكا، بليز، بنن، بوليفيا، البوسنة والهرسك، بوتسوانا، البرازيل، بروني دار السلام، بلغاريا، بوركينا فاسو، كمبوديا، الرأس الأخضر، تشاد، شيلي، الصين، الكونغو، كوت ديفوار، كرواتيا، كوبا، قبرص، الجمهورية التشيكية، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، الدانمرك، جيبوتي، دومينيكا، إكوادور، مصر، إستونيا، إثيوبيا، فنلندا، فرنسا، غامبيا، ألمانيا، اليونان، غرينادا، غينيا، غيانا، هايتي، هنغاريا، أيسلندا، الهند، إندونيسيا، إيران (جمهورية – الإسلامية)، أيرلندا، إيطاليا، جامايكا، اليابان، الأردن، كازاخستان، الكويت، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لاتفيا، لبنان، ليسوتو، الجماهيرية العربية الليبية، ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، ماليزيا، ملديف، مالي، مالطة، موريتانيا، موريشيوس، المكسيك، موناكو، المغرب، موزامبيق، ميانمار، ناميبيا، نيبال، هولندا، نيوزيلندا، نيجيريا، النرويج، عمان، باكستان، بنما، الفلبين، بولندا، البرتغال، قطر، جمهورية كوريا، رومانيا، الاتحاد الروسي، سانت لوسيا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، ساموا، سان مارينو، المملكة العربية السعودية، السنغال، سيراليون، سنغافورة، سلوفاكيا، سلوفينيا، جنوب أفريقيا، إسبانيا، سري لانكا، السودان، سورينام، سوازيلند، السويد، سويسرا، الجمهورية العربية السورية، تايلند، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، توغو، ترينيداد وتوباغو، تونس، تركيا، أوغندا، أوكرانيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، جمهورية تترانيا المتحدة، أوروغواي، فنزويلا، فييت نام، اليمن، صربيا والجبل الأسود.

المعارضون:

إسرائيل، جزر مارشال، ميكرونيزيا (ولايات – الموحدة)، الولايات المتحدة الأمريكية.

الممتنعون:

أستراليا، الكاميرون، كندا، كولومبيا، فيجي، غواتيمالا، هندوراس، كينيا، ناورو، نيكاراغوا، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، بيرو، تونغا، توفالو.

اعتمد مشروع القرار، بصيغته المعدلة شفويا، بأغلبية ١٣٣ صوتا مقابل ٤ أصوات، مع امتناع ١٥ عضوا عن التصويت. (**القرار دإط – ١٠/١٢**).

بعد ذلك أبلغ وفد ملاوي الأمانة العامة بأنه كان ينوي التصويت مؤيدا.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): قبل أن أعطي الكلمة للمتكلمين تعليلا للتصويت بعد التصويت، أود أن أذكر الوفود بأن تعليلات التصويت محددة بعشر دقائق وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيد مونيوز (شيلي) (تكلم بالاسبانية): لقد أدانت حكومة شيلي إدانة قاطعة قرار حكومة إسرائيل المعلن بإبعاد رئيس السلطة الفلسطينية من الأراضي المحتلة. فتدبير من هذا القبيل لا يسهم في السلام في الشرق الأوسط. إنه اعتداء على كرامة الشعب وسلطته، التي شكلت بشكل شرعي على أساس عملية ديمقراطية.

مما لاشك فيه أن شيلي تدين جميع أعمال العنف أيا كان مصدرها. وإن فقدان حياة أبرياء – سواء كانوا فلسطينيين أو إسرائيليين – يستحق القدر نفسه من الرفض من جانبنا.

ونأسف لأن مجلس الأمن لم يتخذ موقفا موحدا حول مشروع القرار المعني. وقد صوتنا مؤيدين للقرار الذي اتخذناه من فورنا نظرا للتغييرات التي أدخلت على النص والتي ولدت دعما أعرض داخل الجمعية العامة.

إننا نؤمن بأن المشكلة الفلسطينية – الإسرائيلية لن تحل إلا بمثابرة وصبر على طاولة المفاوضات. ويجب بذل كل الجهود في الأيام المقبلة بغية استئناف مفاوضات السلام في إطار الشرعية الدولية وبامتثال كامل لقرارات الأمم المتحدة ووفقا للالتزامات المقطوعة رسميا في قمة العقبة بغية كفالة التنفيذ الفعلي لخريطة طريق المجموعة الرباعية. ويستحق شعبا فلسطين وإسرائيل العيش في سلام في دولتين حرتين وذاتي سيادة وآمنتين.

السيد روزنثال (غواتيمالا) (تكلم بالانكليزية): نؤيد نداء المجتمع الدولي لوقف دائرة العنف المستمرة بلا هوادة التي وقع فيها الشرق الأوسط. ونأسف بشدة لموت العديد من الأبرياء في إسرائيل وفي الأراضي المحتلة. ونعتبر الهجمات الإرهابية ضد المدنيين بغيضة. ولكننا أيضا لا يمكننا أن نوافق على أعمال الإعدام خارج إطار القانون بوصفها وسيلة تصد لهذه الهجمات. ويتضح لنا أن هناك خطوات محددة ومتبادلة ومتوازية مطلوبة من كل من الطرفين إذا ما أرادا الابتعاد عن شفا الهاوية إلى أرض أكثر أمانا. ولذلك نؤيد جهود المجموعة الرباعية لإنعاش خريطة الطريق، أو أي شيء آخر قد يحل محلها. ولكن بغية تفادي قدر أكبر من الاستقطاب، امتنعنا عن التصويت على القرار قيد النظر اليوم.

السيد دي ريفيرو (بيرو) (تكلم بالإسبانية): تؤيد بيرو بقوة إنهاء جميع أعمال العنف، بما في ذلك أعمال الإرهاب، مثلما هو وارد في القرار. ونوافق أيضا على أن أعمال الطرد لا يجوز السماح بها، ونؤيد جميع الجهود التي قد تتخذها المجموعة الرباعية لكفالة التزام طرفي الصراع بأحكام خريطة الطريق. غير أننا امتنعنا عن التصويت لأن القرار لم يتضمن إدانة واضحة للهجمات الانتحارية بوصفها من أعمال الإرهاب التي يتعين إدانتها.

وأود أن أذكر الجمعية العامة بأن بيرو نفسها تعرضت لأعمال إرهاب. ونود أن نذكّر بأن هجمة انتحارية هي التي أودت بحياة سيرجيو فييرا دي ميلو وآخرين من موظفي الأمم المتحدة قبل ما يقل عن شهر واحد بقليل – على الرغم من أنها لم تكن مرتبطة بموضوع القرار.

السيد هاينبيكر (كندا) (تكلم بالانكليزية): هناك الكثير الذي تؤيده كندا في القرار، بما في ذلك مطالبة كل من إسرائيل والفلسطينيين بتنفيذ التزاماتهما وفقا لخريطة الطريق. وكندا تشاطر المجتمع الدولي أيضا معارضته الأعمال المحتملة التي قد تتخذها إسرائيل ضد رئيس السلطة الفلسطينية. وإن أعمال القتل خارج نطاق القضاء تنتهك القانون الدولي ولا يجوز السكوت عنها. كما أن إنشاء المستوطنات الإسرائيلية والتوسع فيها وبناء السور الأمني داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة يقوض آمال الفلسطينيين ويضر باحتمالات سلام قائم على الإنصاف.

إلا أن القرار لا ينبع من تقييم عادل أو دقيق للحالة الأمنية التي يواجهها الإسرائيليون. ولا يولي القرار اهتماما كافيا للمسؤولية التي تتحملها السلطة الفلسطينية عن اتخاذ جميع التدابير اللازمة لإيقاف الإرهاب والتحريض. ويجب أن تتصدى السلطة الفلسطينية فورا وبطريقة مجدية للإعداد الجاري للأعمال الإرهابية المشينة لحماس وحركة الجهاد

الإسلامي الفلسطينية وآخرين. فالعنف ليس مسارا إلى دولة فلسطينية. ولا يعبّر القرار عن تلك الحقيقة، ولتلك الأسباب امتنعت كندا عن التصويت عليه.

السيد هانيدا (اليابان) (تكلم بالانكليزية): ظلت اليابان تحث الحكومة الإسرائيلية على ألا تنفذ قراراها بإزاحة الرئيس عرفات. وموقفنا، في الوقت نفسه، فموقفنا هو أن السلطة الفلسطينية يجب أن تتخذ إجراءات فورية ضد الفصائل المتطرفة وأن تعزز جهازها الأمني. وبينما لا يتضمن النص المعدل عبارات محددة لهذا الغرض، فهو يعني ضمنيا، في مجمله، أن هذه الأعمال مطلوبة من الجانب الفلسطيني. ومن الأهمية القصوى أن يستعيد كل من الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني الهدوء إلى الحالة فورا، وأن يواصلا حوارهما وتعاونهما بموجب خريطة الطريق وأن يمارسا أقصى قدر من ضبط النفس وأن يبذلا أكبر قدر من الجهد بغية إيقاف العنف.

السيد مقداد (الجمهورية العربية السورية): صوت وفد الجمهورية العربية السورية لصالح مشروع القرار الذي تم اعتماده للتو انطلاقا من اقتناعه بمسؤولية الأمم المتحدة إزاء إيجاد حل عادل وشامل لمشكلة الشرق الأوسط وحماية الشعب الفلسطيني وقيادته من محاولة إسرائيل طرده من وطنه.

كما صوتنا لصالح القرار المعتمد لأنه يوجه رسالة واضحة من المجتمع الدولي بأن الممارسات الإسرائيلية وفي مقدمتها استمرار احتلال إسرائيل للأراضي العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ هي السبب الأساسي المسؤول عما يجري في المنطقة. ناهيك عن سياسة إسرائيل في بناء المستوطنات الاستعمارية في هذه الأراضي – هذه الأعمال التي اعتبرها القانون الدولي والأمم المتحدة أعمالا غير مشروعة ويجب وقفها وإنهاؤها.

إن تصويت سورية لصالح مشروع القرار يأتي أيضا على أساس أن ما يقوم به الفلسطينيون إنما هو رد فعل على إصرار إسرائيل على إدامة احتلالها وبناء مستوطناتها الاستعمارية في الأراضي الفلسطينية المحتلة واستمرارها في ارتكاب جرائم حرب وممارسة إرهاب الدولة الذي نأسف أن البعض لم يتطرق له – هذا الإرهاب الذي ترتكبه في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وكذلك استمرارها في ارتكاب جرائم حرب بشكل يومي عبر ممارستها لجرائم اغتيال القادة السياسيين الفلسطينيين ومواصلتها لبناء جدار الفصل العنصري الذي يشكل دافعا لحالة اليأس والإحباط لدى الفلسطينيين، ويفقدهم أي أمل حقيقي في تحقيق السلام العادل والشامل الموعود في المنطقة ويعبر بشكل واضح لكل من يريد النظر إلى الأمور على حقيقتها بأن إسرائيل لا تريد السلام أن يتحقق في هذه المنطقة التي عانت طيلة العقود الماضية من آثار هذه العقلية الإسرائيلية العنصرية والاستعمارية التوسعية.

إن تصويت سورية لصالح القرار لا يعني موافقتها على الإشارات التي سعت إلى إدانة الجانب الفلسطيني في الديباجة، وفشلت في المقابل في إدانة الممارسات الإسرائيلية بالشكل الواضح والمطلوب. وبالتالي فإن سورية تتحفظ على تلك الإشارات. إن سورية تعيد التأكيد من جديد على التزامها بتحقيق السلام العادل والشامل القائم على أساس قرارات الأمم المتحدة ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) ومرجعية مدريد ومبدأ الأرض مقابل السلام والمبادرة العربية التي اعتمدتها قمة بيروت. إلا أننا نؤكد أن الوصول إلى هذا الهدف يتطلب توقف إسرائيل عن ممارساتها ووجود رغبة صادقة لديها لتحقيق السلام في المنطقة على أساس إنهاء احتلالها والعودة عن سياسة الاستيطان الاستعماري التي تنتهجها.

ونتطلع إلى مساعدة دول العالم للعمل بشكل دؤوب على إنهاء هذه الممارسات الإسرائيلية والاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية المحتلة. فذلك هو الطريق الوحيد لتحقيق السلام المنشود والذي نسعى جميعا في الأمم المتحدة إلى تحقيقه.

السيد ميغال (إسرائيل) (تكلم بالانكليزية): قبل عدة أيام، وبعد أن نظر مجلس الأمن في مشروع القرار الفلسطيني ورفضه، قيل إن عرفات قال إن مثل هذه القرارات ذات أهمية ضئيلة على أية حال. واليوم، دونما شك، سيغير رأيه.

إنني لن أكرر تعليقاتنا في مناقشة اليوم، ولكنني سأقول إن القرار الذي اعتمد اليوم لن يقرب الإسرائيليين والفلسطينيين من السلام ولن يعزز دور أو هيبة الأمم المتحدة.

إن هذا الصراع يكمن أساسا في رفض القيادة الفلسطينية تحت سيطرة السيد عرفات قبول حق الشعب اليهودي بتقرير المصير جنبا إلى جنب مع جيرانه العرب والفلسطينيين. ولهذا السبب لم توجد قط ولن توجد أبدا أية صفقة سلام يرضى عنها السيد عرفات. وتلك هي الرسالة التي ترسل عندما يتم تفجير الرجال والنساء والأطفال الأبرياء وتحويلهم إلى أشلاء في مطاعم البيتزا والمقاهي والحافلات بسبب ما يقوم به السيد عرفات وما لا يقوم به. والقول بأن هذه التفجيرات الانتحارية المفزعة ينبغي أن تتساوى والإجراءات الدفاعية التي تقوم بها إسرائيل ضد المقاتلين غير الشرعيين، كما يفعل القرار فعليا، قول يبتعد كل البعد عن الحياد الدبلوماسي. إنه يفضح العمى الأخلاقي.

لقد صوتت إسرائيل ضد القرار لأن عملية السلام وخريطة الطريقة لن تتقدما بفضل هذه النصوص المنحازة أو بالدفاع عن رجل تسبب أكثر من أي رجل آخر في دفن فرص السلام. وإننا نعتقد بأن العديد من الممثلين في هذه القاعة يعرفون هذا ويؤسفنا أن البعض لم يكن لديهم الشجاعة للتعبير عن معتقداتهم والتصويت بما يرضي ضميرهم.

إن الممثل الفلسطيني وراعيه، السيد عرفات، قد كسبا قصاصة ورق إضافية اليوم. أما الشعبان الفلسطيني والإسرائيلي، اللذان يتوقان للسلام ويستحقانه فإنهما، فيما أخشاه، لم يكسبا شيئا. لقد تكلم الممثل الفلسطيني عن الجنون. والجنون هو أنه بدلا من التركيز على تحسين الواقع على الأرض بمكافحة الإرهاب – وهو التزام قانوني وأخلاقي يتعين على الجمعية احترامه كي يمكننا المضي صوب السلام – فإننا نكرس المزيد من الوقت والموارد تزلفا للمبادرات الفلسطينية. ومن رأينا أن مصداقية الأمم المتحدة وآفاق السلام سيلحق بها الضرر بسبب هذا النهج.

ونحن، في دولة إسرائيل، نتطلع إلى أيام أفضل من هذا اليوم بالنسبة للأمم المتحدة.

السيد قرنفل (لبنان) (تكلم بالانكليزية): يود وفدي أن يدلي بالبيان التالي باللغة العربية.

(تكلم بالعربية)

إن تصويت لبنان كان لصالح القرار كان من أجل تأييد المطالب الفلسطينية المحقة، وهي مطالب شعب محتلة أرضه ومظلوم من قبل السلطات الإسرائيلية المحتلة. ولا يعني هذا التصويت موافقة لبنان على بعض ما جاء في نص الديباجة التي خلت من إدانة واضحة وكاملة للجانب الإسرائيلي تجاه ما يقترفه يوميا من جرائم بحق الشعب الفلسطيني.

إن اعتماد هذا القرار اليوم، الذي يذكرنا بقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، هو دليل آخر على إيمان المجتمع

الدولي بأن العلة الأساسية التي تقف في طريق تحقيق السلام في الشرق الأوسط هو استمرار إسرائيل في احتلال الأراضي العربية.

السيد تيجاني (الكاميرون) (تكلم بالفرنسية): إن موقفنا إزاء هذا الموضوع معروف تماما. وقد أعدنا التذكير به في مجلس الأمن مؤخرا.

إن عودة العنف تلحق الضرر بتنفيذ خريطة الطريق، وإن التهديدات الكثيرة ضد الرئيس المنتخب للسلطة الفلسطينية والمتحدث باسم الشعب الفلسطيني، السيد ياسر عرفات، تفعل نفس الشيء. وإننا نؤكد ضرورة قبول كل طرف الطرف الآخر. إن أي حل لا يعترف بالحاجة إلى الحوار هو طريق مسدود.

وبالتالي فإننا نناشد جميع الأطراف أن تبدي ضبط النفس وتتحلى بالمسؤولية وأن تتعظ بدروس الماضي، وأخيرا إن تبني السلام معا في الشرق الأوسط. وذلك السلام يتطلب إقامة دولة فلسطينية تعيش جنبا إلى جنب مع دولة إسرائيلية يجب أن تنعم، بالمقابل، بالأمن داخل حدود دولية معترف بها، وأن تكون قادرة على العيش في أمن. ونكرر مناشدتنا للطرفين لتهيئة الظروف الضرورية لاستئناف الحوار البناء.

ولئن كانت الكاميرون تؤمن بضرورة تأمين السلامة الشخصية للرئيس الفلسطيني عرفات وحفظ كرامته، فإنها امتنعت عن التصويت في وقت سابق لأن التعديلات التي أدخلت على النص الأصلي، الذي كنا قد حصلنا على تعليمات بشأنه، أضافت بعدا جديدا على النص تتطلب مشاورات إضافية مع عاصمتنا.

السيد غالا لوبيز (كوبا) (تكلم بالاسبانية): لقد اتبعت كوبا تقليدا يقضي بتقديم الدعم غير المشروط لمواقف الدول العربية المشروعة، وبشكل خاص مواقف السلطة الفلسطينية. ونعتقد بأن التعديل الذي فرضه الاتحاد الأوروبي، والذي يقضي بإدانة الهجمات الانتحارية في حين يكتفي بشجب عمليات الإعدام خارج نطاق القضاء – التعديل الذي جعل الاتحاد الأوروبي إدخاله شرطا لتأييده مشروع القرار – إنما ينم عن شدة النفاق ويمثل سببا من أسباب الافتقار إلى التقدم في عملية السلام.

ويأسف وفد كوبا أسفا شديدا من أنه تعين على الجمعية العامة أن تشير إلى هذا العمل الإجرامي من أعمال إرهاب الدولة بمجرد الشجب. وهذا أيضا يوضح المدى الذي وصل إليه النفاق في الحرب العالمية ضد الإرهاب.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): استمعنا إلى المتكلم الأخير في تعليل التصويت بعد التصويت.

أعطي الكلمة الآن لمراقب فلسطين.

السيد القدوة (فلسطين): نود، باسم الشعب الفلسطيني والقيادة الفلسطينية، أن نعبر عن شكرنا العميق للجمعية على دعم هذا القرار اليوم بالشكل الذي اعتمد به وبهذه الأغلبية الساحقة. وبالطبع نشكر بشكل خاص إخوتنا في المجموعة العربية، وحركة عدم الانحياز، وبالذات الدول التي تبنت مشروع القرار وطرحته على هذه الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة المستأنفة.

ونقدر أيضا للاتحاد الأوروبي ورئاسته جهودهم من أجل التوصل إلى اتفاق مع متبني مشروع القرار. ونشعر بأن التعديل الذي تقدم به الاتحاد لم يكن متوازنا بشكل كاف. وبالرغم من ذلك استطعنا، في ظل الظروف القائمة، أن نمضي مع التعديل. ونكرر تقديرنا لدول الاتحاد.

للأسف بالنسبة لعدد محدود للغاية من الدول الأعضاء، المسألة على ما يبدو ليست مسألة النصوص وليست اللغة المستخدمة وإنما عوامل أخرى نحن بصراحة لا نفهمها جيدا. إن الجهود التي بذلت، وحقيقة أننا تمكنا

من الاتفاق على تعديلات للقرار، تظهر مرة أخرى أنه لم تبذل أية جهود جادة لتحقيق اتفاق مماثل في مجلس الأمن.

إن الموضوع الأساسي الذي كان مطروحا على الجمعية اليوم لهو على غاية في الأهمية. وقد كان من الضروري للمجتمع الدولي، ممثلا بالجمعية العامة، أن يأخذ موقفا واضحا في هذا المجال. هذا بالفعل ما حدث. ونأمل أن تفهم الحكومة الإسرائيلية هذا الموقف الواضح وأن تلتزم به. أقول ذلك بالرغم من أن الكلمات التي سمعناها قبل قليل تشير إلى نفس الموقف الإسرائيلي الذي يحتقر الإرادة الدولية، ويرفض قرارات الأمم المتحدة، ويرفض أيضا القانون الدولي. ونرجو أن يتمكن المجتمع الدولي لاحقا من فرض احترام قراراته على قوة الاحتلال.

أكرر شكرنا لكم شخصيا، السيد الرئيس، وشكرنا كذلك لكافة الدول التي ساهمت في هذا الاجتماع، خصوصا تلك التي دعمت قرارنا الهام اليوم.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعلن رفع الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة العامة وفقا لأحكام الفقرة ٤ من القرار الذي اعتمد في هذه الجلسة.

رفعت الجلسة الساعة ١٤/٤٠.